

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and scientific Research

المركز الجامعي صالحى أحمد - النعامة-

University centre SALHI AHMED-Naama-



معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Institute of Economic Sciences ,Mangement and commerce sciences

Memory

Presented to obtain the diploma of Master

مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي ومالي

تحت إشراف :

الأستاذ الدكتور بولويز عبد الوفي

من إعداد الطالبين :

- سليمانى عبد الحميد

- حجوج عبد القادر

عنوان المذكرة

مؤشرات ميزان المدفوعات و أثرها على تطور صرف الدينار الجزائري

خلال الفترة 2000 -2022

مذكرة مناقشة بتاريخ..... أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

اللقب و الإسم

الصفة

رئيسا

دكتورة حلوز وفاء

01

مشرفا

أستاذ الدكتور بولويز عبد الوفي

02 .

مناقشا

أستاذة الدكتورة قاسمي سعاد

03

2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1438

الاجتهاد

إلى الوالدين الكريمين راجين من الله عز وجل أن يطيل في أعمارهم ويغفر لهم ويرحمهم ويرزقهم العافية و
إلى أفراد عائلة والى كل الأهل والأحبة وجميع الأصدقاء، إلى الأستاذة الأكارم في كلية العلوم التجارية و
الاقتصادية وعلوم التسيير إلى كل الزملاء والزميلات، وإلى كل من علمنا حرفا في هذه الحياة إلى كل من
نعرفهم ويعرفوننا في هذه الحياة ومن لم تسع أقلامنا لذكرهم.

ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد.

* عبد الحميد

الحمد لله الذي أنار لي دربي ووقفني لثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى

إلى التي أرجو أن أكون قد نلت رضاها أُمي الغالية

إلى الذي لا طالما تعب في سبيل تعليمي وكان له الفضل الأول في نجاحي والذي العزيز "الحاج لعيد"

إلى كل أفراد عائلتي الذين ساندوني ولا يزالون حفظهم الله ووقفهم لما يحبه ويرضاه

إلى عائلتي الصغيرة الزوجة الكريمة وأبنائي قرة عيني (إخلاص، عزالدين) حفظهم الله

على كل إلى كل الأساتذة الذين كرسوا حياتهم في التعليم بهدف الارتقاء وبالأخص البروفيسور المؤطر بولويز عبد الوفي

المجهودات والدعم الذي قدمه لنا لإنجاز هذا العمل

* عبد القادر

كلمة الشكر

إن الشكر والحمد لله وحده ،نحمده ونشكره على أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع ،فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير لأستاذي الدكتور

الفاضل: بولويز عبد الوفي .

على إشرافه على هذا العمل ، و ما أبداه من نصائح قيمة و توجيهات ، و نقد و نقاشات بناءة حول الموضوع.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المشاركة.

كل من ساندنا للإنجاز هذا العمل المتواضع.

شكرا جزيلا لك.

الشكر للجميع بدون إستثناء

مقدمة

تعتبر النقود أداة للتداول وتحضى بالقبول إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الإنفتاح الإقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية، وتشابك العلاقات الإقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف .

حيث تعتبر دراسة الآثار المحتملة لمؤشرات ميزان المدفوعات على متغيرات الإقتصاد الكلي بصفة عامة وعلى أسعار الصرف على وجه الخصوص من الموضوعات الجوهرية التي تحظى بقدر كبير من المعاينة والتحليل من طرف صانعي السياسات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وهو ما فرض على المؤسسات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تناول هذا الموضوع وتبني العديد من الدراسات التي تصب كلها في هذا السياق.

إن تناول العلاقة المحتملة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف يعد أمراً حتمياً نظراً للأهمية المتنامية لهذين المتغيرين كما أن سعر الصرف يعد الحلقة الرئيسية للوصل بين الاقتصاديات المختلفة واحد الوسائل المباشرة في توجيه الدول المعاملاتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي المنشود، والجزائر من البلدان التي تولي اهتماماً بالغاً بسعر الصرف من خلال العمل على معالجة الإختلالات التي تطرأ عليه حيث قامت بالاهتمام ومراقبة ميزان المدفوعات محاولة في ذلك.

1. الإشكالية:

يمكن صياغة الإشكالية التي يعالجها هذا البحث في السؤال الجوهرى الآتى:

■ ماهو أثر مؤشرات ميزان المدفوعات على سعر الصرف الدينارى فى الجزائر خلال السنوات 2000-

2022 ؟

2. الإشكالية الفرعية: ومن أجل معالجة هذه الإشكالية ارتدينا ان ندرج ضمن التساؤل الرئيسي عدة

أسئلة فرعية نوجزها كالآتي:

- ما لمقصود بسعر الصرف وميزان المدفوعات ؟
- ما هي مكونات ميزان المدفوعات وكيف يتم معالجة اختلاله؟
- هل توجد علاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف؟

3. الفرضيات الدراسة:

قمنا بوضع ثلاث فرضيات :

- ميزان المدفوعات يؤثر بشكل إيجابي في إعادة توازن سعر الصرف.
- توجد علاقة طردية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف خلال الفترة 2000-2022
- يساهم ميزان المدفوعات في محاولة التأثير في سعر الصرف ومعالجة تقلباته وله تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية .

4. أهداف الدراسة:

يرمي هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- محاولة فهم وإدراك العلاقة الموجودة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف، والتي من خلالها يمكن ان يكون ميزان المدفوعات أداة تأثير على سعر الصرف؛
- محاولة معرفة مدى نجاح ميزان المدفوعات كوسيلة لتثبيت وتحسين سعر الصرف ؛
- محاولة تقويم آثار تقلبات مؤشرات ميزان المدفوعات على ثبات و رفع سعر صرف الدينار ؛
- محاولة دراسة تأثير التغيرات العالمية في أسعار الصرف وتأثيرها على التوازن الخارجي الجزائري.

5. أهمية الدراسة :

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لأي بلد واداة هامة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لاي دولة في الأمد القصير وبالتالي معرفة الاختلالات الموجودة في هذا الميزان تعتبر من الأهمية بمكان، كما ان معرفة العلاقة بين تقلبات ميزان المدفوعات و سعر الصرف تعتبر ذات أهمية باللغة لمعرفة تأثير تلك التقلبات على أسعار الصرف.

6. أسباب اختيار الموضوع:

لعل من ابرز الأسباب التي أدت الى اختيار هذا الموضوع هو اعتبار موضوع ميزان المدفوعات و تأثيره على سعر الصرف من أهم المواضيع الحساسة والمؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تحرص على دراسة ومعرفة مدى تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف، الحرص على دراسة ومعرفة مدى تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف خصوصا مع تركيز الهيئات الدولية النقدية على مؤشرات ميزان المدفوعات كآلية لتصحيح الاختلال في أسعار الصرف ومنها الجزائري رغم عدم فعاليتها في العديد من الدول.

7. المنهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج الوصفي التحليلي للإحاطة بالجوانب النظرية للموضوع، واستخدم المنهج القياسي لقياس أثر تقلبات مؤشرات ميزان المدفوعات على ، وتم الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع، وتم استخدام برنامج Eviews10 .

الفصل الأول:
الاطار النظري لسعر الصرف
وعلاقته بميزان المدفوعات

تمهيد الفصل

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عنها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة ان تعرف على وجه التحديد بحقوقها من قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه، حيث تعتبر النقود أداء للتداول أو تحضى بالقبول العام إذا كانت عملية وطنية داخل البلد الواحد غير أنه في حالة المعاملات الاقتصادية مع الخارج فإن الوضع يختلف تماماً لأن التبادل التجاري يتطلب نوعاً من المقارنة بين عملتين على الأقل، ويطلق على هذه المقارنة بسعر الصرف حيث توجد مفاهيم متعددة ومختلفة لسعر الصرف، بحيث يكون لكل منها دلالة وانعكاساته ومن ثم استخداماته.

ومنه الميزان المدفوعات أهمية كبيرة حيث من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد ويمكننا من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي ، لذلك فان غالباً ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضاءه تقديم موازين مدفوعاً بهم سنوياً لكون هذا الميزان من أهم المؤشرات دقة في الحكم على المركز الخارجي.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث سنتناول في المبحث الأول الأدبيات النظرية حول سعر الصرف وميزان المدفوعات يضم مفاهيم أساسية حول سعر الصرف، الإطار النظري لميزان المدفوعات، أما المبحث الثاني العلاقة التفاعلية بين رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف تطرقنا فيه الى : سياسة تحسين رصيد ميزان المدفوعات يدفع الى تخفيض العملة و بنود ميزان المدفوعات وأثرها على سعر صرف العملة أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه الى الدراسات السابقة للمتغيرين سعر الصرف والميزان المدفوعات.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف وميزان المدفوعات

إن سعر الصرف يشير إلى قيمة عملة واحدة مقابل عملة أخرى في حين أن ميزان المدفوعات يعبر عن تبادل السلع والخدمات من بلد لأخرى وتأثير ذلك على التدفقات المالية الدولية حيث يمكن أن يؤثر تغير سعر الصرف و عدم توازن ميزان المدفوعات على الاقتصاد الوطني و على المبادلات و العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من بين أهم مؤشرات السياسات الإقتصادية الكلية لدول العالم وهذا نتيجة الكم الهائل من المعاملات و المبادلات المختلفة للمجتمع الواحد مع القطاع الخارجي ، إذ لا يمكن اتخاذ العملة المحلية كوسيط للتبادل و كوسيلة للمدفوعات بين دول العالم بل يستلزم تحديد سعر صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية .

الفرع الأول: تعريف وأنواع سعر الصرف

إن قيام التجارة بين الدول باستخدام عملاتها الوطنية ، إنما يترتب عليها مؤشر إقتصادي جديد سعر

الصرف والذي يساهم في الربط بين الأسواق المحلية و الأجنبية

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

أولاً: تعريف سعر الصرف

يفهم سعر الصرف الأجنبي بأنه قيمة وحدة واحدة من عملة محلية مقابل وحدات من عملة أجنبية

أو أنه قيمة وحدة واحدة من عملة أجنبية مقابل وحدات من عملة محلية

مثلاً: يحدد سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الجنيه الإسترليني إما بدولار واحد مقابل 0.54 جنيه أو

بجنيه واحد مقابل 1.85 دولار (معروف، 2006، صفحة 281)

تعريف أخرى يقصد بسعر الصرف في بلد ما ذلك المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملة مع عملات

باقي دول العالم أي عدد الوحدات التي تدفع من عملة بلد ما مقابل الحصول على وحدات من عملات

البلدان الأخرى (ضياء، 2008، صفحة 7)

ومما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه العلاقة الكمية للوحدات النقدية بين بلدين ، وبالتالي

سعر العملة بقسمة عملة أخرى ، و تجدر الإشارة إلى أنه توجد طريقتين لتسعير العملات و هما التسعيرة

المباشرة و التسعيرة غير مباشرة .

1. التسعير المباشر **Direct quotation** : حيث يتم التعبير عن سعر الصرف وفقاً لهذه الطريقة

بعدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

، كأن نقول مثلا أنه يتم التعبير عن سعر الصرف بين الأورو و الجنيه الإسترليني في المساحة المالية

في لندن كما يلي : 1 جنيه إسترليني = 1.1846 أورو (لطرش -ا.، 2011، صفحة 217)

2. التسعير غير المباشر Indirect quotation: يقصد به عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب

دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة في

التسعير بما في ذلك الجزائر. ففي اليابان يكتب سعر الدولار الأمريكي مثلا كما يلي: 1USD=117JPY.

(بولوين، 2022، صفحة 251)

ثانيا: أنواع سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف أي عملة في سوق الصرف الأجنبي وفقا لقوى العرض والطلب على العملات

فالطلب على الصادرات الجزائرية يقابله طلب على الدينار الجزائري، ويعني أيضا ان تدخلات للسلطات

النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها، ومن بين أنواع سعر

الصرف نذكر:

1. سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة بلد ما و التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر

، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها

البعض ،ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما ،تبعاً للطلب و العرض عليها في سوق الصرف

في لحظة زمنية ما ،ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب و العرض ،وبدلالة نظام

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى. (جميل،

2014، صفحة 282)

وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي و سعر الصرف الموازي، أما الأول فهو يعبر عن

السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، أما الثاني فهو يعبر عن السعر المعمول

به في السوق الموازية .

2. **سعر الصرف الحقيقي:** يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع

بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي و تباين معدلات التضخم باعتبار أنه يأخذ في الحسبان

التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية و ربطها بمستوى الأسعار المحلي، و يمكن التعبير عنه

بالعلاقة التالية: (بولويز، 2022، صفحة 157)

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي x مؤشر الأسعار المحلية

مؤشر الأسعار الأجنبية

3. **سعر الصرف الأجنبي:** هو السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى، أي أن تسوية المعاملات

الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية، فافتناء سلعة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية

بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية (زهرة دريش، 2019، صفحة 235)

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: سعر الصرف الحقيقي هو المؤشر الذي يقيس مقدار التغيير في

سعر صرف عملة معينة مقابل عدة عملات أخرى خلال فترة زمنية معينة وبالتالي يعتبر سعر

الصرف الفعلي الحقيقي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية فهو يعتبر مؤشر ذات دلالة ملائمة على

القدرة التنافسية للبلد اتجاه البلدان الخارجية. (المالك، 2000-2018، صفحة 19_20)

5. سعر الصرف التوازني: ويمثل هذا الشكل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون سعر

الصرف ينمو بمعدله الطبيعي ومن ثم فإن هذا الشكل من سعر الصرف يسود في بيئة اقتصادية

غير مختلفة، حيث إن الصدمات النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن

المستوى التوازني (كمال، 2014، صفحة 140).

6. أسعار الصرف المتقاطعة: هي الأسعار التي تتم في الأسواق النقدية من خلال تبادل العملات

الأجنبية لبعضها، وقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال الثلاث عقود الأخيرة نتيجة

المخاطر والخسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات، وقد اتخذت

هذه التعاملات صيغا أهمها صيغة التحويل الانبي وصيغة التحويل الاجل فشكلت فيما بعد أسواقا

اطلق عليها اسم السوق الانبية والأسواق الآجلة والمستقبلية (المالك، 2000-2018، صفحة 20)

الفرع الثاني: أنظمة ومحددات سعر الصرف

أولاً: أنظمة سعر الصرف

يشكل نظام الصرف الإطار العام الذي يتحدد فيه سعر الصرف، ويعبر عن تلك القواعد والأسس التي تحكم تدخل السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف أو الدفاع عنه، ويسمى سعر الصرف الاسمي حيث تطورت أنظمة أسعار الصرف في اتجاهين مختلفين منذ إنهيار نظام بريتون وودز عام 1971، فتميز الاتجاه الأول بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوروبية، أما الاتجاه الثاني فقد تميز بالمرونة بين العملات الرئيسية. ويمكن إيجازها فيما يلي: (وأخرون، 1997، صفحة 63)

1. أنظمة سعر الصرف الثابتة: حيث يتم فيها تثبيت سعر صرف العملة إلى: إما عملة واحدة تحدد

فيها آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل وثبات الأسعار يكون تجاه العملة

المرتبط بها ما لم تتدخل لإحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة عادة ما تتميز هذه العملة

بالقوة والاستقرار. وإما سلة عملات يتم اختيار هذه العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين

الأساسيين أو من العملات المكونة الوحدة حقوق السحب الخاصة، كما هو الربط باليورو باعتباره

امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو سابقاً. وإما ضمن هوامش محددة يتم فيها تحديد مجال

التقلب المسموح سواء تعلق التثبيت بعملة أو بسلة عم

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

2. أنظمة سعر الصرف المرنة: يتم فيها تحديد قيمة العملة بناء على العرض والطلب في سوق الصرف

الأجنبي، وتنقسم إلى:

-التعويم المدار: يقصد به إعطاء حرية غير تامة لسعر الصرف، أي عدم ترك سعر الصرف يتقلب

وفقا للتقلبات الطلب والعرض بحيث تتدخل الدولة في سوق الصرف بهدف التخفيف من حدة التقلبات

في سعر صرف العملة الوطنية، والعمل على استقراره عند المستوى الذي يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني

(عوضالله، 2005، صفحة 52)

-التعويم الحر: إن التعويم الحر نظام يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب

قوى السوق بصفة حرة دون تدخل السلطات، وتتأثر التوقعات في أسعار صرف العملات بالطلب والعرض

على العملة (نقلية، 2016 2015، صفحة 43)

ثانيا: محددات سعر الصرف

يعتبر تحديد سعر الصرف من المسائل الأساسية التي تطرقت إليها النظرية الاقتصادية عبر التطور

التاريخي، ونفهم كيفية تحديد مجلة التمويل والتنمية، أسعار الصرف تتطرق إلى محدداته المتمثلة في

الطلب والعرض.

1. الطلب على الصرف الأجنبي: إن الطلب على الصرف الأجنبي ينعكس في الجانب المدين من ميزان

المدفوعات فمثلا طلب الأردن على الدولارات الأمريكية مشتق من طلب الأردن على السلع الأجنبية

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

التي تستورد او يتم تسويتها بالدولار الأمريكي، خاصة اذا كانت السلع مستوردة من اليوم أ، وقد يأتي الطلب على الدولارات الأمريكية من الرغبة في الاستثمار الخارجي والقيام بإجراءات تحويلات نقدية من داخل الأردن إلى خارجه وذلك يكون منحى الطلب على العملة المحلية والعملية الأجنبية شبيه بمنحى الطلب على السلع فهو يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر العملة نفسها فكمية الطلب الأجنبي على الدينار الأردني ترتفع عند انخفاض سعره بينما تتجه كمية الطلب الأجنبي نحو الانخفاض عند ارتفاع سعر الصرف الدينار الأردني. (مقداد عبد الجبار، 1999، صفحة 21_22)

2. العرض على الصرف الأجنبي: يمثل العرض على الصرف الأجنبي الكميات المختلفة من الصرف الأجنبي التي ستعرض عند أسعار الصرف المختلفة بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على العرض، وتمثل مصادر العرض العمليات التي تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ويعتمد العرض من هذه المصادر إلى حد كبير على قرارات الدول من السلع والخدمات التي ترغب الدول الأخرى في استردادها، وكذلك تعتمد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد على القدر الذي ترغب الدول الأخرى في تقديمه إلى هذه الدولة. (حسين، 2003، صفحة 384).

المطلب الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات

إن التبادل التجاري بين الدول، ولذا بما يسمى المعاملات التجارية الدولية، التي تتطلب انتقال الموارد المالية والمعنوية وتترتب عن هذه المبادلات حقوق والتزامات كل دولة اتجاه دولة أخرى حيث تندرج ضمن

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

مدعي بميزان المدفوعات، يعد هذا الميزان من أهم الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات النقدية الدولية، كما أنه يعتبر أحد المؤشرات الاقتصادية التي تعطي للدول بيانات تسمح بتسجيل الوضعية الاقتصادية أي من حيث التوازن أو الاختلال.

الفرع الأول: تعريف وأهداف ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني والخدمات ورأس المال، حيث يعبر ميزان المدفوعات عن التدفقات النقدية بين الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي سواء كان مصدرها تبادل السلع أو تحركات قوى العمل أو تحركات رأس المال، وهي إما أن تكون تدفقات داخلية إلى الاقتصاد القومي مثل حصيلة الصادرات والاستثمارات الأجنبية والتحويلات أو تكون تدفقات خارجة مثل ثمن الواردات وأرباح الاستثمارات الأجنبية وتحويلات العاملين الأجانب.

1. تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة السنة

(كافي، 2015، صفحة 407)

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

. ويعرف أيضا على انه سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا، يعتمد قيدها مزدوجا لخلاصة

المقبوضات والمدفوعات اللتان يترتب عليهما حقوق دائنة والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص

الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت

من طرف واحد او من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.

2. أهداف ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر

عن الفترة الزمنية التي تغطيها هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد

ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني للأسباب التالية (الجاسم، 2015، صفحة 104)

■ إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع

المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما

فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف

وغيرها؛

■ إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات

الأجنبية وبيّن أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة

ونتائج سياساتها الاقتصادية؛

■ يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات

الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلبي

والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية

للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي

وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، تعد عملية تسجيل التحركات السلعية والبشرية ورؤوس الأموال عبر

الحدود على جانب كبير من الأهمية، وذلك للاعتبارات التالية: (السلام، 2007، صفحة 147)

- يفيد ميزان المدفوعات في دراسة الوضع الاقتصادي للبلد على مدار فترة معينة وبالتالي

المقارنة بين وضعه من سنة إلى أخرى، مثلاً عام 1980 ووضع عام 2003؛

- يفيد ميزان المدفوعات في دراسة تطور معاملاتنا الدولية من حيث صادراتنا ووارداتنا عبر

الزمن، وكذلك حالة العجز والفائض من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى، وبالتالي اتخاذ

السياسات الكفيلة بالتغلب على أسباب العجز والبحث عن سبل تحقيق الفائض؛

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

- يفيد وجود ميزان المدفوعات في التعرف على حقيقة الاحتياجات الداخلية والأجنبية من السلع المختلفة؛

- يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة المرآة أو الشاشة التي تعكس أو التي يرى من خلالها العالم الخارجي واقع الاقتصاد القومي لبلد ما، وهذا الأمر يبدو في غاية الأهمية وبصفة خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في الاستثمار في بلد ما، فمن خلال قراءة بيانات هذا الميزان يمكنهم الحكم مثلا على مناخ الاستثمار وما إذا كان مشجعا أم طاردا.

الفرع الثاني: مكونات ميزان المدفوعات ومؤشرات تحليله

ان ميزان المدفوعات أداة اقتصادية تقيم تدفق العملات الأجنبية داخل بلد معين خلال فترة زمنية محددة حيث سنتطرق في الى مكونات ميزان المدفوعات ومؤشرات تحليله.

1. مكونات ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من مجموعتين رئيسيتين من الحسابات:

1.1. الحساب الجاري: يعتبر حساب العمليات الجارية جد هاما في ميزان المدفوعات على أساس أنه

يعكس العلاقات التجارية للبلد المعني مع بقية العالم (لطرش،، 2013، صفحة 242)

1.2. فهو يشمل مجموعة من الحسابات الفرعية هي:

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

أ. ميزان التجارة: يعتبر الميزان الرئيسي في ميزان المدفوعات لأنه يضم الصادرات والواردات من

السلع والبضائع التي تغير حدود الدولة، يطلق عليه ميزان المعاملات المنظورة، حيث تشكل

السلع المنظورة كل البضائع المادية سواء كانت تجهيزات أو مواد أولية ويدخل ضمنها أيضا

الصادرات والواردات من الذهب غير التقليدي المستخدم كسلعة وليس كأداة التسوية

المدفوعات الدولية أو الإعادة التوازن الميزان المدفوعات، حيث تقوم الدولة بتسجيل صادراتها

من السلع في الجانب الدائري الميزان المدفوعات بينما تسجل وارداتها في الجانب المدين منه. (عمار،

2016، صفحة 39)

ب. ميزان الخدمات: وتضم العوائد المحصلة أو المدفوعة عن الخدمات مثل: الاستثمار والنقل والتأمين

والسياحة والتعليم.. الخ، ويطلق عليه ميزان التجارة غير المنظورة.

ت. حساب التحويلات من جانب واحد: يتعلق بمبادلات تحت بين الدولة والخارج ويقسم المدفوعات

المحمولة من جانب واحد التي ليست لغرض تصدير أو استيراد سلع أو خدمات، وإنما قد تكون

الغرض المساعدة، فهي تحويلات لا يترتب عليها أية مطالبة بقيمتها وتفيد في الجانب المدين والدائن

الميزان المدفوعات كما تنقسم إلى: (عمار، 2016، صفحة 124)

■ التحويلات الخاصة تضمن المحبات والإعانات والتبرعات سواء النقدية أو العينية المقدمة أو

المستلمة بواسطة الأفراد والهيئات الخاصة بالدولة، مثل: التحويلات العاملين بالخارج أو المهاجرين

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

القويهم داخل البلد أو الهبات والتبرعات التي تقدمها هيئة الصليب الأحمر والمؤسسات الخيرية التي

بالخارج للمقيمين بالدولة؛

■ التحويلات الحكومية أو العامة تتضمن المنح والتعويضات النقدية أو العينية المقدمة أو المستلمة

بواسطة الحكومات، مثل: المنح التي تقدمها حكومات بعض الدول إلى دول أخرى من أجل الإغاثة من

الكوارث الطبيعية أو لتمويل شراء معدات حربية والتعويضات الناتجة عن خسائر الحرب.

2.1 الحساب الرأسمالي والمالي: هو بيان بالكيفية التي يؤثر بها التعامل مع العالم الخارجي على الثروة

بالدين، ويشمل المعاملات في الأصول والخصوم المالية ويتكون هذا الحساب من بندين رئيسيين هما:

(فخري، 2011، صفحة 73)

■ الحساب الرأسمالي: يشمل التحويلات الرأسمالية للحكومة وتحويلات المهاجرين بدون مقابل؛

■ الحساب المالي: يشمل الاستثمار المباشر والسندات بكل أنواعها والقروض والائتمانات وكل أنواع

الأصول الاحتياطية.

3.1 حسابات التسوية: الغرض منها التسوية الحسابية الميزان المدفوعات عن طريق تحركات الاحتياطات

الدولية وتضم ما يلي :

أ. حساب الاحتياطي الرسمي والذهب: يمثل التغير الذي يحدث في أرصدة الاحتياطي الرسمي للدولة

والتغير الذي يحدث في الأرصدة الرسمية الأجنبية بها، حيث تشمل الأرصدة احتياطي الدول من

العملات الأجنبية الرسمية التي تحتفظ بها لدى صندوق النقد الدولي، كذلك ما يحتفظ به البنك

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

المركزي من حقوق السحب الخاصة والذهب النقدي دون السلعي الذي يقوم بدور فريد في

المدفوعات الدولية، حيث يمثل وسيلة لتسوية المدفوعات الخارجية للدولة وتسوية العجز الذي

قد يحدث في ميزان مدفوعاتها (عمار، 2016، صفحة 57)

ب. **السهو والخطأ:** قد تكون القيمة المتحصل عليها المجموع البنود في الجانب الدائن معارضة تماما

للقيمة المتحصل عليها مجموع البنود في الجانب المدين، لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل

الجانبين متساويين ويسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو الخطأ أو التناقص الإحصائي (العربي،

2006، صفحة 94)

2. مؤشرات تحليل ميزان المدفوعات:

تحاول الدول التوفيق بين إيراداتها و مدفوعاتها الخارجية خلال فترة الميزان الذي تظهر أهميته سواء

خلال الفترة الواحدة له، أو خلال تطوره في فترات زمنية متتالية، وهذا من خلال دلالات تعبر عن (شفاي،

صفحة 72)

أهمية المبادلات الاقتصادية: وذلك من خلال معرفة أهم السلع والمنتجات التي تصدرها، وطاقتها

الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الوطني. وقدرة الإنتاج المحلي على المنافسة الخارجية، والاستجابة إلى

متطلبات الاقتصاد العالمي؛

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

- توقع تطورات سعر الصرف والعوامل المحددة له في فترة زمنية محددة والحكم على مدى ملائمة القيمة الخارجية للعملة المحلية، وتطوراتها مع مقتضيات المركز المالي والاقتصادي للدولة؛
 - متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي لدولة بعد انتهاجها سياسات اقتصادية تنموية صناعية بالدرجة الأولى، وذلك من أجل تغليب الإنتاج الصناعي في الصادرات، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات وهذا من أجل دخول رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة القوة الإنتاجية للاقتصاد؛
 - معرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، وحجم المبادلات ونوع السلع، حيث يمكننا معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، وذلك بفضل مؤشرات اقتصادية تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية وهي: (لعروق،، صفحة 28)
- علاقة الميزان التجاري بموازن الاقتصاد الكلي: لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين

الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما :

$$Y = C + I + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

حيث Y : تمثل الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق في فترة معينة

C : الاستهلاك الداخلي

I : الاستثمار الداخلي

X : الصادرات من السلع

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

M: الواردات من السلع

من العلاقة (1) يمكن استنتاج مايلي:

$$Y - (C + I) = X - M \dots\dots\dots(2)$$

C + I تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ EI حيث:

$$Y - EI = X - M \dots\dots\dots(3)$$

يمثل الفائض او العجز في الناتج الداخلي Y - EI حيث:

X - M : يمثل رصيد الميزان التجاري

فهذا يعني ان الاستخدامات الداخلة مغطاة كليا بجزء (Y - EI > 0) اذا حقق البلد فائضا في الناتج الداخلي،

من الإنتاج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) الى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد موجب للميزان،

اما اذا كان هنالك عجز في تغطية الاستخدامات الداخلية (Y - EI < 0) فإن البلد يلجأ الى الاسترداد مما يفسر

الرصيد السلبي للميزان التجاري في هذه الحالة (X - M < 0).

■ معدل التغطية TC: هو عبارة نسبة الصادرات الى الواردات من السلع، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$TC = (X/M) 100 \dots\dots\dots(4)$$

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة من الواردات، فإذا كان هذا المعدل اقل من المائة فإن الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداتها.

- **معدل التبعية TD:** هو عبارة عن نسبة الواردات من السلع M الى الناتج الداخلي الخام، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$TD = (M/PIB).....(5)$$

كلما كان هذا المعدل صغير فإن ذلك يعني ان البلد ليست له تبعية كبيرة للخارج

- **معدل القدرة على التصدير (TE):** هو عبارة عن نسبة الصادرات الى الناتج الداخلي الإجمالي:

$$TE = (X/PIB)100.....(6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبير فإن ذلك يدل على ان للبلد القدرة كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

- **معدل القدرة على سداد الواردات CPM:** هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها

أصغر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الأجل، ومن المستحسن أن

لا يتجاوز عدد الأيام التسعين يوما. وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف إلى

الواردات.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

$$CPM = (RC / M) 360 \dots \dots \dots (7)$$

➤ العلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية والنتاج الداخلي الخام: يمكن قياس العلاقة بين

رصيد ميزان العمليات الجارية والنتاج الداخلي الخام بالعلاقة التالية :

$$BOC/PIB \dots \dots \dots (8)$$

حيث : BOC يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية

عموما إذا كان هذا المعدل يعادل 5% فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء ، أما إذا تجاوزه فإن الوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة حيث أن احتياجات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة .

■ ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي : حسب KINDLEBERGER فإن هنالك علاقة بين مستوى

النمو الاقتصادي وتطور ميزان العمليات الجارية أو ميزان المدفوعات حيث يبين أن هنالك ست

مراحل لهذا التطور، حيث أن المراحل الثلاث الأولى تكون عند مستوى ضعيف للنمو ويكون البلد

فيها مدينا أو مقترضا، والثلاث الأخيرة يكون فيها عند مستوى نمو مرضي ويكون البلد دائما أو

مقرضا. (بريري، 2005_2004، صفحة 11_12)

المطلب الثالث: توازن واختلال ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية للدولة في دائرة العلاقات الدولية، مع ضرورة توازن جانبية في آخر فتراته لكن هذا التوازن لا يبين الأهمية الحقيقية لميزان المدفوعات وبالتالي سوف نتطرق في هذا الفرع الى التوازن والاختلال فيه.

الفرع الأول: توازن ميزان المدفوعات

توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى.

1. التوازن المحاسبي: يقصد بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات تساوي مجموع الحسابات الدائنة،

مع مجموع الحسابات المدينة، ونتيجة للأخطاء الإحصائية وعدم دقة الإحصائيات من طرف

المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات، قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات، لذا

يتم إضافة بند إصطناعي والمسعى ببند السهو والخطأ، تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي

مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ويتحقق بذلك التوازن المحاسبي الميزان المدفوعات

2. التوازن الاقتصادي: ان توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الإقتصادي لا يكون تحققه حتي، ولكن

بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

للجانبيين الدائن والمدين للميزان وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عملية تعويضية أو موازنة.

3. العملية التلقائية أو المستقلة: ويطلق عليها أيضا بالعمليات فوق الخط وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظر لما تحققه من ربح، ومثل هذه العمليات عملية التصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقي الإستثمارات الأجنبية أو القيام بها، المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة؛

4. العمليات التعويضية أو الموازنة: ويطلق عليها بالعمليات تحت الخط لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد ثغرة فيه وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتيح عن العمليات التلقائية أو المستقلة وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة فروض، الثغر في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الإستيراد والتصدير للذهب النقدي. (سواكر، صفحة 24)

الفرع الثاني : اختلال ميزان المدفوعات

يتعرض ميزان المدفوعات إلى مجموعة من الإختلالات:

1. الاختلال العارض: وهو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى

الإقتصادية الحقيقية للدولة و مثال ذلك العجز الذي يحصل في الدولة الزراعية، نتيجة اصابة

محمول التصدير الرئيسي بأفة زراعية على سبيل المثال، مما يؤدي إلى اختلال سالب في الميزان

التجاري بسبب انخفاض التحصيلات من العملات الأجنبية، ومثلما يؤدي الحدث العارض إلى

اختلال سلبي في الميزان التجاري، فقد يؤدي أيضا إلى اختلال ايجابي و مثال ذلك ما قد تجد له

الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يزيد صادرات الدول المنتجة لها و بالتالي تحقيق

فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في المدفوعات في مجموعته (بلقاسم، 2013، صفحة

(31)

2. الاختلال الموسمي : يتوقف هذا النوع من الإختلال على المدة المأخوذة في الإعتبار عند النظر إلى

ميزان المدفوعات. فكلما كانت المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده و العكس صحيح، ويظهر هذا

الإختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الإقتصادي فيها على الزراعة ، ففي مواسم تصدير

المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملات مع الخارج أما في آخر العام ، فقد يتلاشى هذا الفائض

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

وربما يتحول إلى عجز و مثل هذا النوع من الإختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهة إذ من المحتمل

أن تتعادل الإختلالات الموسمية على مدار السنة . (يونس، 2007، صفحة 260)

3. الإختلال الدوري : تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات الرواج و الكساد ينعكس أثرها على ميزان

المدفوعات فتارة يحقق فائض و تارة أخرى يحقق عجزا. و هذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير

الإختلال الدوري نسبة إلى الدورة الإقتصادية . و مثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة أخرى

من خلال التجارة الخارجية ، فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة واردات من الدول

الأخرى و من شأن هذه الزيادات في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع

مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد (بلقاسم، 2013،

صفحة 32).

4. الإخلال النقدي: من المعلوم أم مستوى أسعار مختلف السلع و الخدمات متفاوت بين دول العالم

المختلفة و هذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدات

النقد الخاصة بهذه الدول. وبمعنى آخر فهناك علاقة معينة بين تغيير القوة الشرائية للوحدة

النقدية في الأسواق الداخلية وتغيير سعرها في الأسواق العالمية، مما قد يحدث انخفاض قيمة

عملة الدولة بسبب ارتفاع الأسعار فيما مقارنة بالدول الأخرى ، مما قد يترتب عليه ظهور اختلال في

ميزان المدفوعات يسمى بالاختلال النقدي لأنه مرتبط بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة.

(بلقاسم، 2013، صفحة 32)

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

المبحث الثاني: العلاقة التفاعلية بين سعر الصرف ورسيد ميزان المدفوعات

ان العلاقة التفاعلية بين سعر الصرف ورسيد ميزان مدفوعات تتمثل في ان تغيرات في سعر الصرف يمكن ان تؤثر على رصيد المدفوعات، حيث ان انخفاض قيمة العملة المحلية قد يؤدي الى زيادة التصدير وتقليل الواردات، مما يؤدي الى فائض في ميزان المدفوعات، ومن ناحية أخرى قد تؤدي زيادة قيمة العملة المحلية الى زيادة الواردات وتقليل التصدير مما يمكن ان يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات.

سنتطرق في هذا المبحث الى سياسة تخفيض العملة ودورها في تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات في المطلب الأول، بنود ميزان المدفوعات وأثرها على سعر صرف العملة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: سياسة تخفيض العملة ودورها في تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر تخفيض العملة من إجراء سياسي في خفض قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى، حيث يؤدي تخفيض العملة الى زيادة تنافسية السلع المصدرة من الدولة المعنية على الساحة الدولية، مما يزيد الطلب على تلك السلع ويحسن ميزان المدفوعات .

الفرع الأول: سياسة تخفيض العملة

إن السياسة تخفيض قيمة العملة آثار عديدة تذكر أهمها فيما يلي (جمعة، 2016، صفحة 32_33):

1. يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية

أعلى نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة

الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب

على العملة الأجنبية مما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية؛

2. جعل أسعار الصادرات أرخص نسبياً مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة كمية وقيمة الصادرات

بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة

عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية؛

3. استفادة بعض الفئات الاجتماعية والإضرار بأخرى، فارتفاع الأسعار الداخلية الناجم عن

التخفيض يفيد ذوي الدخل المتغيرة، مثل المنتجين وحملة الأسهم ورجال الأعمال ... الخ، ولكنه

يضر ذوي الدخل الثابتة مثل أصحاب العقارات وأرباب المعاشات ... الخ، كما يضر أيضاً بأولئك

الذين تتعدل دخولهم ببطء وفي وقت لاحق مع ارتفاع الأسعار مثل أصحاب الأجور والمرتببات؛

4. لا يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات إذا ما ترتب عليه تدهور

معدلات التبادل الدولي، فارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات قد يؤدي بالدولة

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

المخفضة لقيمة عملتها إلى أن تقوم بتصدير كمية أكبر من منتجاتها مقابل حصولها على ذات الكمية التي كانت تحصل عليها من الإنتاج الأجنبي قبل التخفيض وفي ذلك خسارة كبيرة للاقتصاد القومي؛

5. يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة عبء الديون الخارجية للدولة التي قامت بالتخفيض متى كانت هذه الديون مقومة بعملة الدولة المقرضة أو بعملة أجنبية أخرى، هذا هو الوضع المألوف في أسواق الائتمان الدولية، أما إذا كان الدين مقوماً بالعملة الوطنية فإن التخفيض لا يؤثر في حجمه لأنه سيسند بذات العملة؛

6. يؤثر التخفيض على حركات رؤوس الأموال، فإذا ما توقع الجمهور تخفيض قيمة العملة الوطنية فقد يندفع إلى إخراج بعض ما في حوزته من رأس المال إلى الخارج تفادياً لنقص قيمته أو بحثاً عن الأرباح، وقد يحجم الأجانب أيضاً عن تحويل بعض رؤوس أموالهم إلى الدولة المخفضة انتظاراً للتخفيض، وكل ذلك يؤدي إلى نقص العملات الأجنبية لدى الدولة مما يعكس أثره على النتائج المرتقبة من التخفيض، ناهيك بطبيعة الحال عن أنه عندما يفقد الجمهور الثقة في عملته الوطنية فقد يعمل على التخلص منها بشراء السلع المادية مما يؤدي إلى نقص الميل إلى السيولة وبالتالي زيادة سرعة تداول النقود مما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.

الفرع الثاني: تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر اختلال ميزان المدفوعات العجز أو الفائض من الأمور العادية في الحياة الاقتصادية لأنه من المستبعد أن تتساوى جملة ما للدولة تجاه الغير مع جملة ما عليها من الالتزامات، وعليه تسعى البلدان المختلفة إلى معالجة هذه الاختلالات على مستوى موازين مدفوعاتها على اختلاف العوامل المؤدية إلى ذلك من خلال إتباع مداخل تسوية مختلفة، منها ما هو تقليدي استقرت على إتباعه حتى وقت قريب من مناهج إدارية تراوحت بين التدخل المباشر في هيكل التجارة الخارجية إلى إتباع وسائل تدخل غير مباشرة من خلال تحفيز أدوات السياسة التجارية إضافة إلى إتباع المنهج التلقائي في تصحيح الاختلال الذي يستند على أسس نظريات النقد الدولي من خلال التركيز أكثر على آليات التصحيح تبعاً لحركة الأسعار أو الدخول أو أسعار الصرف لبلوغ الهدف المنشود، أو بالارتكاز على مداخل الحديثة في تفسير هذا الاختلال والاستعانة بها لتقديم حلول عملية المجابهته. وعلى العموم هناك عدة طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، نذكر منها الطريقتين التاليتين:

أولاً: التصحيح عن طريق آلية تعديل السعر والدخل

لقد قدم لنا الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين للكيفية التي يستجيب بها النظام الاقتصادي للضغوط التي يمارسها عليه اختلال التوازن في ميزان المدفوعات على نحو يتسنى معه العودة مره أخرى إلى التوازن تلقائياً. ويجرد بنا الإشارة إلى أن هذه الآلية إنما تقوم بالأساس على مبدأ التعديل الأوتوماتيكي أو

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

الآلي للخلل في ميزان المدفوعات الذي يتحقق دون تدخل الدولة بشكل مباشر في عملية التصحيح وبالتالي الوصول إلى التعديل التلقائي الميزان المدفوعات، وترتبط هذه الطريقة أساسا بالمراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي وبالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر أو أنها النواة الأساسية للتوجهات الحديثة في مختلف المناهج المتعلقة بتعديل الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث تتمثل في مايلي (صحراء،

2012.صفحة 66)

1. التوجه الكلاسيكي: يرتكز هذا التصور على أساس أن تغيرات الأسعار هي العنصر المؤدي للعودة

إلى وضع التوازن في ميزان المدفوعات، وهو بذلك يعكس نظرية كمية النقود وقانون "ساي" لعناصر

الإنتاج ونظرية النفقات النسبية، ومن هنا فإن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يكون نتيجة

حتمية لتبادل مستويات الأسعار النسبية الناتج عن التغير في كمية النقود المرتبطة بحركة الذهب

عبر الحدود السياسية كان هذا النهج متبعا في ظل نظام قاعدة الذهب)، ومع ظهور النقود

الائتمانية وتطور العمل المصرفي والبنكي تم إيعاز عملية التوازن في ميزان المدفوعات إلى مسألة

التأثير المباشر للبنوك المركزية والتغيرات في أسعار الفائدة وعلاقتها بانتقال رؤوس الأموال قصيرة

الأجل التلقائية، وقدرة البنوك التجارية على خلق النقد من خلال عمليات التوسع في الائتمان

المصرفي؛

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

2. التوجه الحديث (الكينزي): ظلت الفكرة القائلة بأن النظام الاقتصادي يتكيف مع الضغوط التي يمارسها عليه اختلال التوازن في ميزان المدفوعات قائمة حتى ثلاثينيات القرن الماضي موازاة مع صدور كتاب "النظرية العامة" لكينز حيث أنت رؤية معاصرة لمواجهة الخلل في ميزان المدفوعات فبدلت آلية التصحيح من تغيرات الأسعار إلى تغيرات الدخل وتتلخص هذه الرؤية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغيير في مستوى الإنتاج والاستخدام لهذا البلد وبالتالي في مستوى الدخل المتحقق تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية تواكفها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخل الموزعة وسيترتب على زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة كبيرة فترتفع الواردات مما يؤدي بالنتيجة إلى عودة التوازن الميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة حدوث العجز في الميزان.

ثانيا: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

يحدث كثيرا في الحياة الاقتصادية أن لا تدع الدولة قوى السوق لشأنها في إعادة التوازن الميزان المدفوعات حيث أنها تدخل غالبا بصورة مباشرة بهدف معالجة هذا الاختلال، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أهمية قصوى بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي حيث أنها تلجأ إلى العديد من السياسات العلاج

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وذلك باتخاذ توليفة من الإجراءات على النحو التالي: (تقي، 1999، صفحة

(65

1. الإجراءات الداخلية:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة العجز في

الميزان؛

- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي؛

- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو

فرض الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في الميزان؛

- استخدام الذهب والاحتياطات الرسمية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل في الميزان.

2. الإجراءات الخارجية :

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو البنوك

المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية... الخ؛

- بيع جزء من احتياطات الذهب إلى الخارج؛

- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول

للحصول على النقد الأجنبي.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

يجب الإشارة أخيراً إلى أن هناك آليات تسوية حديثة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات التي أخذت مسارا توافقيا مع التطور الفكري لنظرية الاقتصادية، كما تفاعلت هذه المناهج الحديثة مع حركة وآلية نظم الصرف المتاحة سواء كانت في إطار أسعار الصرف الثابتة أو المعوّمة، التي تسعى كلها لإيجاد حلول مناسبة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن والاستقرار في أسعار الصرف.

المطلب الثاني: بنود ميزان المدفوعات وأثرها على سعر صرف العملة

يعبر ميزان المدفوعات عن رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي ويعرف على أنه هو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال فترة زمنية معينة، وغالبا ما تحدد بسنة واحد (عبد الرحمان، 2001، صفحة 203).

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات الرئيسية التالية: (عبد الرحمان، 2001، صفحة 204)

1. الحساب الجاري: ويضم الميزان التجاري، ميزان الخدمات وخدمات التحويلات من جانب واحد

أ. الميزان التجاري: ويشمل صادرات و واردات الدولة من السلع فقط، ويطلق على الفرق بين قيمة

الصادرات والواردات من السلع اصطلاحا بميزان العمليات المنظورة.

ب. ميزان الخدمات: يضم عمليات التجارة غير المنظورة، من نقل وتأمين وخدمات البنوك

والسياحة، نفقات أعضاء البعثات الدبلوماسية، نفقات البعثات التعليمية ... الخ

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

ت. حسابات التحويلات : من جانب واحد وسميت بالتحويلات من جانب واحد، لأنه لا يترتب على

الدولة المستفيدة حرائها أي التزام وتشمل الهبات التبرعات الإعانات، التعويضات تحويلات

المهاجرين والعاملين بالخارج لذويهم... الخ .

2. حسابات رأس المال: يضم جميع المعاملات الدونية التي يترتب عنها انتقال رأس المال الطويل الأجل

وحساب رأس المال قصير الأجل.

3. حسابات التسويات الرسمية: يسجل في صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة

من السنوات وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض، في ميزان

المدفوعات، ويقصد بالعجز هو العجز الاقتصادي، لأن ميزان المدفوعات عادة ما يحقق التوازن

المحاسبي.

تسعى الحكومات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهناك نوعين من التوازنات حيث تتمثل في ما يلي:

(خلف، 2001، صفحة 257)

3. التوازن المحاسبي: يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان:

أحدهما دائن و الآخر مدين، ولكي يحدث يجب توازن الطرفين محاسبيا .

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

4. التوازن الاقتصادي: تركيز النظر في الحسابات التي يشمل عليها ميزان المدفوعات وليس على

الميزان بأكمله دفعة واحدة، أي توازن كل حساب على حده كتوازن الحساب الجاري على سبيل

المثال.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لتأثير سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات

تعد الدراسات السابقة الدليل أو الموجه للباحث في المجال العلمي، لأنها توفر الخلفية العلمية

وتكشف عن جذور المشكلة حول موضوع البحث، مما يساعد الباحث في رسم وتحديد مشكلة البحث

بصورة دقيقة تساهم في إثراء البحث العلمي، لذا يتناول هذا البحث بعض الدراسات الأكاديمية السابقة

المتصلة بموضوع البحث بالدراسة والتحليل.

المطلب الأول: الدراسات السابقة للمتغيرين (سعر الصرف، ميزان المدفوعات)

1. الدراسة الأولى: أحمد عبد الرحمن عمر بعنوان (العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات و آليات

التعديل) دراسة تحليلية لأداء ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (1987 - 2007م) –

رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا - 2009م.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

- قامت الدراسة على العديد من الفروض أهمها : العلاقة بين اختلال (عجز) ميزان المدفوعات وأسعار الصرف علاقة عكسية كما توجد علاقة طردية بين حجم المديونية الخارجية وعجز ميزان المدفوعات ، كذلك تؤدي الزيادة في معدلات التضخم إلى زيادة اختلال (عجز) ميزان المدفوعات.
- توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: دخول السودان في العديد من المشروعات التنموية غير المدروسة اقتصادياً وفنياً خلال عقد السبعينات أدى إلى تراكم الديون التي شاركت في تمويل تلك المشروعات مع فشل هذه المشروعات في تحقيق عائدات لسد الديون ، أيضاً اعتماد السودان على المحاصيل الزراعية في التصدير أثر سلباً على حجم الصادرات إذ أنها تتعرض للآفات الزراعية وتقلب المناخ مما أدى لتراجع أداء المؤشر موضوع الدراسة، كما أن ارتفاع أسعار الواردات إلى السودان خاصة المواد البترولية والمداخيل الزراعية في عقدي السبعينات والثمانينات أدى إلى ضغط على ميزان المدفوعات السوداني حيث شكلت قيمة واردات البترول إلى السودان 70% من جملة الواردات خلال تلك الفترة.

2. الدراسة الثانية: خيضر سفيان و صالح حميدات و بعنوان تغيرات أسعار الصرف الدولية و

أثارها على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة تحليلية و قياسية -مجلة الإمتياز لبحوث

الإقتصاد والإدارة -العدد 2 ديسمبر 2017، قامت هذه الدراسة بإبراز أثر تغيرات أسعار الصرف

الدولية على ميزان المدفوعات الجزائري بحيث تم من خلالها التطرق إلى تطور سعر الصرف الدينار

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

الجزائري وتحليل واقع ميزان المدفوعات بالاعتماد على الأدوات القياسية ومن بين أهم النتائج و

التوصيات ما يلي:

- يمثل سعر الصرف مقياسا حقيقيا لنجاح الدول في إدارة اقتصاد الكلي، حيث إهتمت الدول

بدرسته بغية حل مشكلة تحويل العملات لبعضها وتسهيل سداد الديون الدولية، ولهذا

يتوجب على الدول اختيار نظام سعر صرف يتلاءم مع معطياتها الاقتصادية؛

- إن نسبة كبيرة من مداخيل الجزائر بالعملة الصعبة تضيق نتيجة إختلاف العملات المتعامل

بها بين الصادرات والواردات، حيث أن قرابة 70% من الواردات باليورو، في حين أن حوالي

98% من الصادرات هي محروقات بالدولار، كما ساهم الميزان الجاري في دعم الرصيد الموجب

لميزان المدفوعات الجزائري أما ميزان رأس المال فلم يساهم بذلك الإخلال السنوات اخيرة، أي

بعد تسديد الديون الخارجية؛

- إن شروط التبادل ليست في صالح الجزائر تتم الصفقات النفطية للصادرات الجزائرية والتي

تفوق 98% من مجمل الصادرات حصريا بالدولار الأمريكي، في حين أن 60% من الواردات من

مختلف السلع بالعملة الأوروبية الأورو، هذا في صالح الدول الأوروبية لأنها تدفع المشتريات

النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو، وشهد الدولار مستويات

منخفضة أمام الأورو منذ 2003 تركت آثارا واضحة على العائدات النفطية؛

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

3. الدراسة الثالثة : زينب عبد الله ساتي بعنوان التضخم واثارة الاقتصادية في السودان في الفترة

من (1973 - 1997م) رسائل ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة

الخرطوم - 2005م. تحدث البحث عن أثر التضخم على الاقتصاد الكلي متناولاً جميع الجوانب

الاقتصادية ، وقد تطرق فيه إلى أن ارتفاع التضخم يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري وأن انخفاض

نسبة التضخم تؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري ، كما تطرق إلى علاقة التضخم بسعر

الصرف حيث خلصت إلى أن انخفاض نسبة التضخم يؤدي على ثبات نسبي في سعر الصرف و

العكس أن زيادة التضخم تؤدي إلى تغيرات كبيرة في سعر الصرف.

4. الدراسة الرابعة: مأمون محمد سيد أحمد الفكي بعنوان (سعر الصرف وأثره على ميزان

المدفوعات في السودان في الفترة (1996م - 2003م)، رسائل ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة النيلين - 2005م.

- فرضيات الدراسة أشارت إلى أن اختلال ميزان المدفوعات يؤثر سلباً على سعر الصرف و أن

سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجتها البلاد أثرت بصورة سلبية على سعر الصرف إضافة

إلى أن سياسات صندوق النقد الدولي تجاه ذلك لم تأتي بنتائج إيجابية .

- وأكدت نتائج الدراسة أن نجاعة ميزان المدفوعات سياسة فاعلة إذا صاحب ذلك زيادة في

الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع استخدام سياسة مالية ونقدية مناسبة ، وأن

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

مؤشرات ميزان المدفوعات التي تدفع الى إنتهاج سياسة تخفيض سعر الصرف لا تكون في

صالح معظم الدول النامية وقد تنجح في معظم الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: الفجوة البحثية بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية

لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية حول ميزان المدفوعات

وسعر الصرف بين 2000-2022 يمكن النظر الى عدة جوانب مثل الأساليب المستخدمة، البيانات المعتمدة،

نتائج المستخلصة والتغيرات الاقتصادية والسياسية:

1. أوجه التشابه:

- تحليل ميزان المدفوعات كلا الدراستين تهدفان الى فهم وتحليل التغيرات في ميزان المدفوعات؛
- تقييم تأثير ميزان المدفوعات كلا الدراستين تسعيان الى تقييم تأثير تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد؛
- النماذج الاقتصادية استخدام نماذج اقتصادية قياسية لتحليل العلاقات بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف؛
- الاعتماد على التحليل الكمي والإحصائي للوصول الى النتائج؛
- استخدام بيانات من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

2. أوجه الاختلاف:

- الدراسة السابقة 2000-2012 قد تعتمد على بيانات اقدم وقد تواجه قيودا في دقة وتوافر البيانات، اما الدراسة الحالية 2022 تعتمد على بيانات اكثر حداثة ودقة مع توفر بيانات عالية الجودة من مصادر متنوعة؛
- الدراسة السابقة قد تكون التقنيات التحليلية محدودة بتطور الأدوات الإحصائية والبرمجيات المتاحة في ذلك الوقت، الدراسة الحالية استخدام تقنيات تحليلية متقدمة؛
- الدراسة السابقة قد تركز الدراسات السابقة على مناطق او دول ، الدراسة الحالية تشمل نطاقا أوسع او تركز على اقتصاديات صاعدة وتغيرات جديدة في الأسواق العالمية

خلاصة الفصل:

مما سبق تبين أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل للسلع والخدمات الداخلة إلى بلد والخارجة منه، وبالتالي فإنه المرآة التي تبين المركز والوضع الخارجي للبلد، كما أن الدولة تضع في اهتمامها أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن بشكل عام وذلك بالتركيز على حساباته الفرعية ومدى توازن كل واحد منها. كما تبين لنا أن ميزان المدفوعات هو العامل الأكثر تأثيرا الذي يمكن من خلاله تحقيق حالة التوازن ومعالجة اختلال سعر الصرف وهذا من خلال تأثيره على قيمة العملة المحلية.

الفصل الثاني:
دراسة القياسية للميزان
المدفوعات
وتطور صرف الدينار الجزائري

تمهيد الفصل:

بعد التحليل النظري والإقتصادي لسعر الصرف وميزان مدفوعات في الجزائر ستحاول في هذا الفصل بالدراسة القياسية هذه الظاهرة وذلك بإتباع خطوات منهج الإقتصاد القياسي حيث يعتمد على تصورات النظرية الإقتصادية التي تعكس العلاقات العامة المتغيرات النموذج.

ويتضمن هذا الفصل التطبيقي بدراسة القياسية لتأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف معتمدين بذلك على النظرية الإقتصادية وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الإقتصادية بالإعتماد على العلاقات السببية ثم صياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الإحصائية والإقتصادية والقياسية وأخيرا يتم محاولة التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة 2000-2022.

حيث سنتطرق في هذا الفصل الى سعر الصرف في الجزائر في المبحث الثاني، مؤشرات ميزان المدفوعات و أثرها على تطور صرف الدينار الجزائري 2000 – 2022 في المبحث الثاني.

المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر

عرف نظام الصرف الجزائري منذ الاستقلال عدة تحولات وتطورات وذلك طبقا لمراحل التنمية الاقتصادية، وتميزت بالتدخل الإداري في تحديد الأسعار وإعادة النظر في سياسات سعر الصرف.

حيث سنتطرق في هذا المبحث الى مراحل تطور سعر الصرف في المطلب الأول، وسياسات سعر الصرف في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مراحل تطور سعر الصرف

سعت الجزائر كغيرها من الدول بعد الاستقلال إلى إيجاد عملة خاصة بما تعبر عن تاريخها، لذلك قامت بإنشاء الدينار كعملة جزائرية وعلنية، لكن عملية الإنشاء هذه مرت بعدة مراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن ومن خلال هذا المحور ستحاول عرضها باختصار كالآتي: (حميدات، 2000، صفحة 157)

أولاً: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة (1962-1971): على الرغم من حصول الجزائر على الاستقلال إلا أنها ظلت تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي إلى غاية 1963 أين ارتأت الجزائر إلى تحقيق استقلالها النقدي والمالي من خلال انعزالها عن منطقة الفرنك الفرنسي، ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية حددت نسبته (1 دج - 10,18) ذهب وينبغي على الجزائر التقيد بهذا الوزن باعتبارها عضو في صندوق النقد الدولي ، وتعتبر النسبة التي حددتها الجزائر لعملتها الوطنية نفس نسبة الفرنك الفرنسي ذهب متبينة بذلك نظام صرف ثابت مربوط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي إلى غاية 1969 حين لجأت

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

السلطات الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي، غير أن الجزائر لم تتبعها في هذا التخفيض مما أصبح 1 دج = 1.25 في 1969، ذلك لأن الجزائر كانت في هذه الفترة إلى حاجة للمحافظة على استقرار سعر صرف عملتها من أجل تطبيق المخطط الثلاثي الأول. ومع اخبار نظام Woods Bretton "الذي صاحبه سحب الذهب من التداول في الأسواق العالمية واتحاد معظم دول العالم إلى تعوم عملاتها كان على الجزائر تدارك الوضع وإعادة النظر في نظام صرفها .

ثانيا: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات (1974-1988): نتيجة الفوضى التي انتشرت في العالم بعد اخبار نظام Bretton Woods " تم التوجه إلى نظام تعويم العملات، لذلك اعتمدت الجزائر في تحديد قيمة الدينار على سلة من العملات التي تربطها بهم علاقات تجارية دولية ، تحتوي هذه السلة على " 14 عملة حيث أعطيت لكل منها معامل ترجيح محدد على أساس وزنها في التسديدات الخارجية مع إعطاء وزن أكبر للدولار الأمريكي، وكان اعتماد الجزائر هذا النوع من الربط بهدف ضمان استقرار الدينار وعدم ارتباطه بمنطقة نقدية معينة. (حميدات، 2000، صفحة 158).

ثالثا: مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1988-1994): نتيجة الانخفاض حاد في أسعار البترول سنة 1986 وباعتباره المورد الأساسي للجزائر دخل الاقتصاد في أزمة حادة نتيجة العجز الحاصل في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وعليه عاش الاقتصاد الجزائري لحالة ركود مما توجب ذلك إدخال إصلاحات على الاقتصاد الوطني بشكل عام مبدئيا .

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

- سياسة الصرف بغرض تعديل سعر الصرف وذلك بإتباع الإجراءات التالية:

1. الانزلاق التدريجي: الانزلاق التدريجي بحذف سبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة وزيادة نقل

خدمة الدين لجأت الجزائر إلى تعديل الدينار وذلك من خلال قيمته بصفة تدريجية ومنظمة

للوصول إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات

الصعبة، وعليه انتقل سعر الصرف من 51 - 4,936 دج في غاية 1989، ومع بداية سنة 1990

شهدت عملية الانزلاق تسريع وذلك تماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات أين واصل سعر الصرف

انخفاضه من 1\$ - 12.11 دج في سنة 1990 إلى غاية بداية 1991 أين أصبح 1\$ - 17,76 دج.

2. التخفيض الصريح: بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 قام

مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة

22% وهذا لغرض تحقيق ما يلي:

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛

- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية؛

- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل؛

- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب؛

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني

نتيجة القرار الذي اتخذه مجلس النقد والقرض أصبح $1\$ = 22,5$ دج لكنه حافظ على السعر إلى

غاية أفريل 1994 أين تم إبرام اتفاق آخر جديد مع صندوق النقد الدولي الذي نتج عنه تخفيض

سعر صرف الدينار بنسبة 40,17% ليصبح بذلك $1\$ = 36$ دج.

3. تطور نظام التعويم المدار للدينار الجزائري من 1994 وإلى يومنا

هذا تعلم سنة 1994 تحول كبير في نظام سعر الصرف المطبق من قبل السلطات الجزائرية التي تم

فيها إصدار قرار التخلي عن نظام الربط المبنى منذ سنة 1974 والتوجه إلى نظام الصرف المعموم المدار الذي

يقوم على قواعد العرض والطلب، وذلك تماشيا مع مواصلة البنك المركزي العملية تخفيض قيمة الدينار

الجزائري حيث خفضت قيمة الدينار مرتين بمجموع 70% ما بين شهر أفريل وسبتمبر من عام 1994،

ليشهد بعد ذلك حالة ارتفاع (1995-1998) ثم انخفاض في قيمته الفعلية 1998-2001.

ومن أجل الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي قام البنك المركزي بعملية

تخفيض أخرى لقيمة الدينار في حالي 2003 بنسبة تتراوح ما بين 2% - 5%، بينما شهد سعر صرف الدينار

حالة ارتفاع مقارنة بالدولار الأمريكي بنسبة 11% وذلك بين جوان وديسمبر 2003، ليواصل انخفاضه في

سنة 2005 ليصل إلى $1\$ = 73,36$ دج.

ثم يشهد في سنة 2007-2008 حالة ارتفاع مؤقتة ثم يرجع وينخفض مرة أخرى إلى غاية سنة 2015

وإلى يومنا هذا، وقد شهدت مرحلة التعويم المدار فترتين نوجزهما كما يلي:

■ نظام جلسات التثبيت: هو عبارة عن جلسة كانت تعقد سابقا كل أسبوع ثم أصبحت تعقد

يومية بين ممثلي البنوك والبنك المركزي من أجل تحديد سعر صرف الدينار وذلك من خلال

عرض البنك المركزي مبلغ معين حسب ما يتوافق مع سياسة الصرف بالدولار الأمريكي ثم

تقوم البنوك بعرض المبلغ الذي تريد الحصول عليه بالسعر المناسب لها، ومن ثم يتم تعديل

سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملة الصعبة من طرف بنك الجزائر والطلب

عليها من طرف البنوك التجارية؛

■ سوق الصرف البيئية: أنشأت هذه السوق سنة 1996 من أجل تحديد سعر صرف الدينار

وفق قوى العرض والطلب التي تحدث يومنا عن طريق تدخل مختلف البنوك التجارية

والمؤسسات المالية لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري

بشكل حر مع إمكانية تدخل البنك المركزي من وقت لآخر للحفاظ على قيمة الدينار من

التدهور. (رمضاني، 2021-2022، صفحة 30).

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل وقوانين ومن بين هذه السياسات سياسة الرقابة وسياسة تخفيض قيمة العملة وفي هذا المطلب سوف نتطرق لكل منهما.

أولاً: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

تعني الرقابة على الصرف رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية، وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية، كما يتبع نظام الرقابة على الصرف غالباً لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تفشي فيها الدول هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتميز نظام الرقابة الجزائري حين بدأ تطبيقه سنة 1963 عن غيره بالخصائص التالية :

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيرها على الدينار من أجل المحافظة على استقرار

أسعار صرف الدينار الجزائري؛

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات

ذات الأولوية؛

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

ولقد مر نظام الرقابة على الصرف بالمراحل الأساسية التالية:

الرقابة على الصرف قبل قانون 90-10 ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ما يلي: (محمد، 2015، صفحة 100).

أ. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963-1970)

كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ و النهوض به من خلال العمل على

توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف

تمثلت في:

- نظام الحصص: حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص

من قبل وزارة المالية و الهدف من هذا الإجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة،

والحد من السلع الكمالية والإدارة الجيدة للعملة، وحماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان

التجاري؛

- تنوع العلاقات التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع

مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية؛

- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من

طرف الدولة. (بربري، 2011، صفحة 224)

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

ب- المرحلة الثانية 1971-1977: تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين هما:

- تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره واستقلاله اتجاه العملات القوية؛
- جعل الاقتصاد الوطني بعيداً عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الأسواق والأسعار

العالمية؛

ج. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987):

شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال، إضافة إلى إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدور ه كبنك للبنوك حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية؛

2. الرقابة على الصرف بعد قانون (10-90):

إن الرقابة على الصرف من صلاحيات البنك المركزي لكن في الجزائر لم تخول هذه الصلاحية للبنك المركزي إلا في العشرية الأخيرة، بعد ذلك صدر قانون النقد والقرض الذي نص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف كجزء من الهدف العام من هذا القانون، والذي يتمثل في إعادة تنظيم النظام النقدي ونظام القرض للاقتصاد .

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

إن البنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض أصبح يعرف ببنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي التام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة المراقبة مجلس المحاسبة، وذلك من أجل تجسيد سياسة نقدية ومالية جديدة ، يتبع بنك الجزائر القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية بحيث يعتبر تاجرا في علاقته مع الغير تتمثل مهامه في إطار قانون 90/10 كما يلي :

- تنظيم التداول النقدي؛
- مراقبة وتنظيم الصرف؛
- تسيير المديونية الخارجية؛
- تسيير المديونية الخارجية.

كما حدد هذا القانون صلاحية مجلس النقد و القرض في مجموعة من النقاط أهمها مراقبة الصرف وتنظيم سوقها بالإضافة إلى رقابة لاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية إلى جانب إنشاء لجنة الاقتراض مقرها في البنك المركزي ومهمتها مراقبة قروض الخارجية خاصة تلك التي تفوق المليون بن دولار وفي سنة 1995 أنشأت سوق ما بين البنوك ووفقا لذلك أصبح للبنوك التجارية حق التعامل فيما بينها العملات الأجنبية بيعا وشراء وتساهم بما نسبته %50 من عائدات الصادرات من غير المحروقات، كانت تسلم في

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

السابق لبنك الجزائر كما أصبح بإمكانها التمتع بوضع الصرف أو النقد الأجنبي توضع كودائع لدى بنك

الجزائر مقابل فوائد تتطابق والفوائد السائدة في سوق المالية الدولية. (هجرة، 2011-2012، صفحة 77)

ثانيا: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

يواجه الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية كبيرة. واعتبارا بأن أسعار الصرف تعتبر أهم وسيلة

لمعالجة هذه الاختلالات عمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية في عدة مناسبات، وخاصة

قيمتها الخارجية أمام العملات الارتكازية، وذلك للأسباب التالية :

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز

وفائض و ميزان رأسمال في عجز مستمر؛

- التآكل المستمر لاحتياطيات الصرف مقابل مديونية خارجية ثقيلة؛

- عجز الميزانية والذي كان سمة الاقتصاد الجزائري حيث بلغ أقصاه سنة 1993 بحوالي 190 مليار

دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري دعت إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز ؛

- أن تقييم الدينار بأكثر من قيمتها والرقابة المشددة عليها جعلت من سوق الصرف الموازي يظهر

ويزدهر التلبية طلبات المتعاملين، حيث أدى تطوره إلى نشوء سعر صرف متعدد في الجزائر وهو

مخالف لما نص عليه قانون النقد والفرص، والتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو على

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

الأقل تقليص نشاطها وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، وقد عمدت لتخفيضها في إطار تحقيق

ما يلي :

- مواجهة أسعار الصرف ؛
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لتحقيق تصحيح شامل للأسعار ؛
- المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية وتوسيع أسواق الصادرات، ومن ثم الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني؛
- إدارة سعر الصرف و تحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو إعادة التوازن الميزان المدفوعات وذلك بزيادة الصادرات وتخفيض من الواردات ، حيث حاولت الحكومة الجزائرية منذ سنة 1990 معالجة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات وإعادة التوازن له، لأن عملية التخفيض تؤدي إلى إحداث تغيرات على أسعار كل من الصادرات والواردات، وهذا ما يعرف بنظرية المرونات، وذلك من خلال التركيز على تطور الميزان التجاري وعلاقته بعملية التخفيض بالاعتماد على دراسة مرونتي الصادرات والواردات.

■ مرونة الصادرات: نظريا فإن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع

الوطنية مما يخلق زيادة في النمو الطلب الخارجي عليها، وبالتالي زيادة في حجم الصادرات الوطنية

وانخفاض في واردات الدولة من السلع والخدمات، مما ينتج عنه تخفيض العجز في الميزان التجاري .

فإن أول شرط لنجاح التخفيض من جانب الصادرات هو تمتع الطلب الخارجي على الصادرات والعرض الداخلي لها بمرونة كبيرة، وفي الجزائر يشكل هيكل الصادرات عائقا حقيقيا أمام هذا الشرط، حيث لا يتمتع هذا الأخير بالمرونة الكافية التي تتجاوب مع عملية التخفيض، بل وشبه منعدم المرونة على بعضها.

فصادرات الجزائر تتميز بسيطرة قطاع المحروقات عليها بنسبة لا تقل عن الـ 90% من متحصلات التصدير بالعملة الصعبة، وهذا القطاع لا يعد مرنا أبدا لسعر الصرف لا انخفاضها ولا ارتفاعا لأن العرض والطلب عليه محدد من السوق الدولي والدول المنظمة " كالجزائر تعد من الدول المتلقية لقيمة حصتها الواجب إنتاجها وبالتالي فليس بإمكانها لا الرفع ولا التقليل من قيمة صادراتها من المحروقات استجابة لتغير الأسعار .

أما ما تبقى من نسبة الصادرات، فهي خارج قطاع المحروقات، وهي كذلك لا تتميز بمرونة كافية خاصة من ناحية العرض الداخلي نظرا لمحدودية القطاع الإنتاجي وعدم تنوعه، فأغلب هذه المنتجات ذات قيمة إضافية بسيطة وليست ذات جودة عالية تمكنها من المنافسة في الأسواق

الخارجية، وما تبقى فهو من صادرات بعض المواد الأولية والتي مهما كانت مرنة تجاه الطلب

الخارجي فهي لا تحقق التغيير المنشود نظرا لضعف نسبتها ضمن الصادرات الأخرى .

وعليه يمكننا القول بأن الاعتماد على سياسة تخفيض قيمة الدينار تعتبر إلى حد ما غير

مجدية نظرا لعدم مرونة العرض الداخلي ولا الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية ومن غير

المؤكد الحصول على نتائج ايجابية من هذه العملية إلا إذا تم إحداث ثورة إنتاجية وتغيير شامل

في هيكل الصادرات.

■ مرونة الواردات: من الناحية النظرية تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة الى ارتفاع أسعار

الواردات مقومة بالعملة الوطنية و بالتالي ينقل الطلب المحلي والأجنبي نحو السلع المحلية، وإن

تخفيض العملة من جانب الواردات يعتمد نظريا على وجود مرونة معتبرة للطلب الداخلي على

الواردات، إلا أن هذا الأخير كذلك غير متوفر في الاقتصاد الجزائري لأن تركيبة الواردات كلها من

السلع الضرورية أو المدخلات الإنتاجية وبالتالي فإن التخفيض في قيمة العملة سيجعل من تغيير

مرونة الطلب عليها أمرا صعبا من ناحيتين، السلع الضرورية لا غنى وبالتالي سوف يستمر

استيرادها زاد سعرها أم نقص وخصوصا التي ليس لها بدائل محلية، أما المدخلات الصناعية

والتكنولوجيات فارتفاع سعرها بالعملة المحلية الناتج عن خفض قيمة العملة سيثقل كاهل المنتج

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

بتكلفة إضافية وارتفاع الأسعار المحلية وربما يلغي الأثر المرجو من التخفيض بزيادة كلفة المنتج والذي يراهن عليه بالانخفاض الزيادة التصدير.

بالإضافة إلى كل هذا تحوي الواردات جزءا من السلع الكمالية و السلع الرفاهية والتي تعتبر عديمة المرونة نظرا لارتباط اقتنائها بفئات معينة، وهي تستعملها وإن ارتفع ثمنها، ولذا يمكننا الحكم على أن سياسة التخفيض من المحتمل جدا أن لا تنقص من قيمة الواردات حتى وإن كانت مكلفة بالعملة الوطنية للأسباب المذكورة آنفاً وبالتالي المزيد من التدفقات النقدية نحو الخارج ويبقى الاقتصاد يعاني من تحمل هذا التزيف. (فيساح، 2021-2022، صفحة 55)

المبحث الثاني: مؤشرات ميزان المدفوعات وأثرها على تطور صرف الدينار الجزائري 2000 – 2022

ميزان المدفوعات سجل شامل لجميع المعاملات الاقتصادية بين الدولة وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة، وهو يتضمن ثلاثة حسابات رئيسية، الحساب الجاري، وحساب رأس المال، وحساب العمليات المالية، يمكن أن تؤثر هذه الحسابات بشكل كبير على سعر صرف الدينار الجزائري .

حيث سنتطرق في هذا المبحث الى البيانات والنموذج ميزان المدفوعات وعلاقته بتطور صرف الدينار الجزائري 2000-2022 في المطلب الأول، اختبار وتحليل النتائج في المطلب الثاني.

المطلب الأول: البيانات و النموذج ميزان المدفوعات وعلاقته بتطور صرف الدينار الجزائري 2000-2022.

حيث سنتطرق في هذا المطلب الى معرفة النموذج المتحصل عليه و مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة وبعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الإحصائية والاقتصادية ثم اختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج سيتم استخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ.

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

الفرع الأول: البيانات والمنهجية التجريبية:

سنقوم في تحليلنا بدراسة العلاقة بين سعر صرف الدينار في الجزائر كمتغير تابع رصيد الحساب الجاري، تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة، المديونية الخارجية كمتغيرات مستقلة خلال الفترة التي أعقبت الإصلاحات الاقتصادية، و هي الممتدة ما بين 1990-2022، و ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفرجات الموزعة (ARDL).

لقد قمنا بجمع بيانات سنوية من يناير 2020 إلى غاية ديسمبر 2022 حول المتغيرات التالية: سعر صرف الدينار الفعلي الاسمي (TCR)، الحساب الجاري (CC)، الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، و المديونية الخارجية (EE). تم الحصول على البيانات من قواعد بيانات بنك الجزائر و قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

لقد قمنا بتحويل المتغيرات إلى النموذج اللوغاريتمي لإجراء تحليلنا الاقتصادي القياسي من أجل تقليل تأثير الاختلافات الكبيرة في قيمها و كذا التخفيف من حدة تباين و تفاوت بيانات السلاسل الزمنية، وذلك من أجل الحصول على بيانات خطية متجانسة.

الفرع الثاني: تصميم النموذج:

ويمكن التعبير عن المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل على النحو التالي:

$$TCR = f(cc, ide, ee, u)$$

1. تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

المتغير التابع: سعر الصرف الفعلي الاسمي، والمتغيرات المستقلة: الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، المديونية الخارجية. حيث يصبح الشكل النهائي للنموذج:

$$\ln \text{CPI} = \alpha_0 + \alpha_1 \ln \text{CC} + \alpha_2 \ln \text{IDE} + \alpha_3 \ln \text{EE} + u_i$$

حيث أن:

$\ln \text{TCR}$: لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الاسمي.

$\ln \text{CC}$: لوغاريتم الحساب الجاري.

$\ln \text{IDE}$: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر.

$\ln \text{EE}$: لوغاريتم المديونية الخارجية.

لتجنب الانحدار الزائف سنقوم بالتحقق من ثبات السلاسل الزمنية للتأكد من صحتها. و في هذا الإطار سنقوم باختبار الثبات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لمتغيراتها لتقدير النموذج. لذلك قمنا بإجراء اختبارين في هذا البحث: The Augmented Dickey-Fuller (اختبار ADF) واختبار Phillips-Perron (PP) (PP).

المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

نستخدم اختبار جذر الوحدة للحكم على استقرار السلاسل الزمنية، ويهدف اختبار جذر الوحدة الى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال فترة الدراسة ورم تعدد اختبارات جذر الوحدة.

الفرع الأول: اختبار السلاسل الزمنية للسنوات 2000-2022

أولاً: اختبار استقرار السلاسل الزمنية: أحد العناصر الرئيسية لتحليل السلاسل الزمنية هي جذور الوحدة، والتي توضح كيف تظهر البيانات ميل عشوائية طويلة الأمد. قد تكون جذور الوحدة أحد مظاهر عدم الثبات في سلسلة زمنية، والتي يمكن أن يكون لها تداعيات مهمة للتنبؤ والنمذجة.

الجدول رقم 01: نتائج اختبار جدرالوحدة ADF و PP :

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
<u>At Level</u>					
Variables		lnTCR	lnCC	lnIDE	lnEE
With Constant	t-Statistic	.18004	-.99105	-.42853	-.84792
	Prob.	0.0060	0.0000 (***)	0.5826	0.5254
With Constant & Trend	t-Statistic	-.45074	-.96629	-1.1444	-1.3325
	Prob.	0.3493	0.0000	0.9130	0.8600
Without Constant & Trend	t-Statistic	6.9161	8883.0	-0.1771	1.0155
	Prob.	1.0000	682 (n0) 9 0.	1587 0.	333 0.9
	At First Difference				
Variables		d(lnTCR)	d(lnCC)	d(lnIDE)	d(lnEE)
With Constant	t-Statistic	-.92594	-.92233	-.49602	-.51157
	Prob.	0.0000	0.0003	0.0137	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-.72779	-.74047	-.37793	-.34117
	Prob.	0.0000	0.0002	0.0068	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.3265	-1.5421	-1.5382	-1.4534
	Prob.	0.0009	0.0532	0.0006	0.0000

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At Level					
Variables		lnTCR	lnCC	lnIDE	lnEE
With Constant	t-Statistic	3.3580	-2.9138	-3.9226	-2.8611
	<i>Prob.</i>	0.9999	0.0662 (**)	0.7187	0.5465
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.1316	-9.6322	-1.9981	-0.2033
	<i>Prob.</i>	0.1146	0.0000 (***)	0.5832	0.9929
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.1212	0.5542	-0.3214	0.6584
	<i>Prob.</i>	1.0000	0.3215 (n0)	0.6099	0.8736
At First Difference					
Variables		d(lnTCR)	d(lnCC)	d(lnIDE)	d(lnEE)
With Constant	-3.2313	-4.3215	-6.5336	-8.5115	-4.2313
	0.0001	0.0002	0.0235	0.0000	0.0001
With Constant & Trend	-6.8746	-5.3259	-4.3590	-7.8912	-5.3670
	0.0000	0.0002	0.0072	0.0003	0.0002
Without Constant & Trend	0.5771	-0.6587	-5.5780	-8.4506	0.3256
	0.8745	0.3200	0.0007	0.0000	0.8123

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

من خلال مخرجات Eviews يمكننا القول أن سلسلة CC ثابتة في المستوى، في حين أن TCR و IDE و EE ليست ثابتة في نفس المستوى، في حين وصلت المتغيرات إلى الثبات عند مستوى الدلالة 1%، 5% و 10% بعد أخذ الفارق الأول. من خلال النتائج المبينة في الجدولين أعلاه يتضح أن السلاسل الزمنية ليست

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

متكاملة من نفس الدرجة ، فبعضها مستقر عند المستوى $CI(0)$ ، ، و البعض الآخر مستقر عند الدرجة الأولى $CI(1)$.

إن تعدد و تفاوت درجات الاستقرار يؤكد مدى ملاءمة استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL لفحص وجود علاقة طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة.

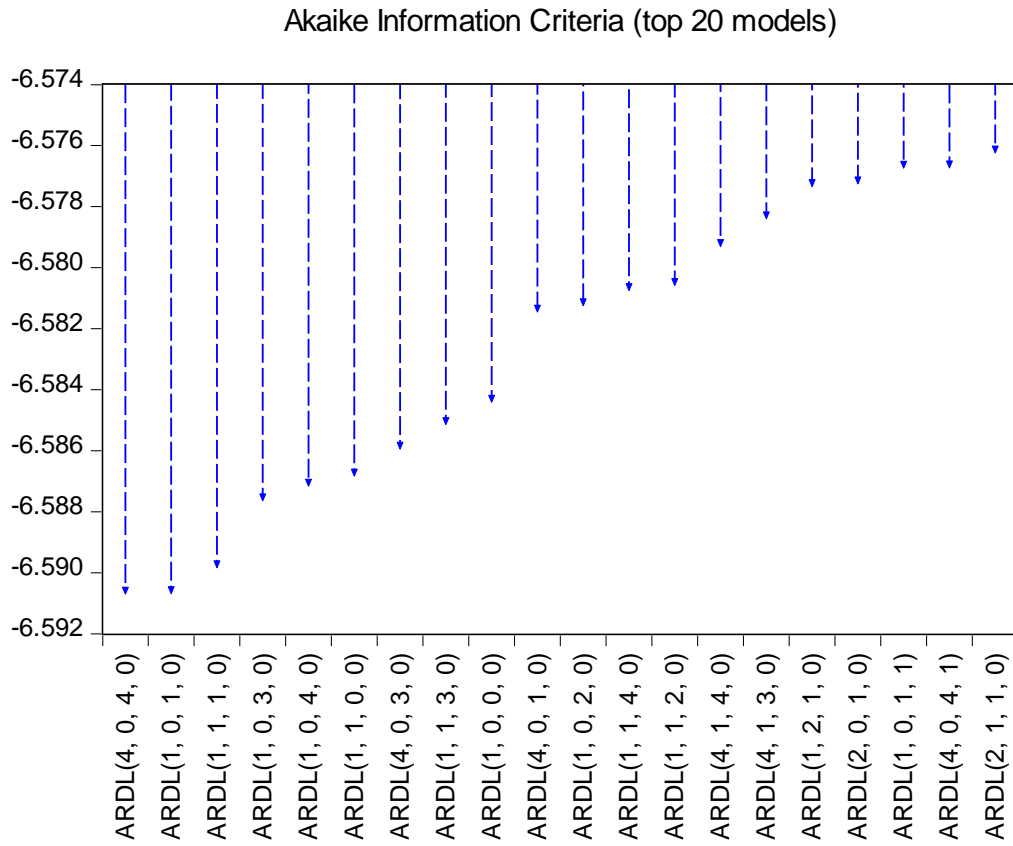
ثانيا- إختبار التكامل المشترك

من خلال اختبار ثبات السلاسل الزمنية و مدى استقراريتها، تبين أنها ليست مستقرة عند نفس المستوى و بالتالي فهي ليست متكاملة من نفس الدرجة، ولذلك سوف نعتمد نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL. و من أجل فحص التكامل المشترك، نمر بالمراحل التالية:

1- درجة تأخير نموذج ARDL:

قبل تقدير معادلة ARDL، يجب أن نحدد عدد درجات التأخر المثلى لهذا النموذج باستخدام معيار $AI(Akaike Information)$. ولتحديد فترة التأخر الأمثل في النموذج، سوف نقوم باختيار أصغر القيم المقدمة من طرف هذا للمعيار. وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم 01: درجة تأخير نموذج ARDL



كما هو مبين في الشكل رقم (01)، يمكننا أن نستنتج أن التأخر الزمني الأمثل وفقا لمعيار المعلومات Akaike لنموذج ARDL هو (2-1-1-0) بالنسبة لكل من TCR، CC، IDE، EE على التوالي. لذلك سوف نعتمد هذا التأخر الزمني.

2. نتائج اختبار الحدود:

الجدول رقم 02: نتائج اختبار الحدود

Test Statistic	Value	I(0) bound	I(1) bound	Significance level
F-statistic	5.169854	2.88	2.2	10%
		3.14	3.63	5%
		3.77	4.22	2.5%
		4.321	4.79	1 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يبين الجدول 02 نتائج اختبار الحدود، والتي نلاحظ من خلالها أن القيمة الإحصائية ($F=5.169854$) تتجاوز الحدود العليا للقيم الحرجة عند مستوى الدلالة 10%، 5%، 2.5% و كذا 1%. ولذلك يمكننا رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة طويلة المدى، مما يقودنا إلى استنتاج وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات النموذج. مما يعني أن هناك علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري من ناحية (كمتغير تابع)، و الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر و المديونية الخارجية من ناحية أخرى (كمتغيرات مستقلة مفسرة).

2- نموذج تصحيح الخطأ ECM :

الجدول رقم 03: نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل ECM :

Conditional Error Correction Regression				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	-8.940007	1.544047	-5.789984	0.0000
TCR(-1)*	501254.7-	0.261326	-5.762184	0.0000
CC**	0.033508	0.020563	1.629513	0.1163
IDE(-1)	1.036414	0.178302	5.812687	0.0000
EE**	-0.094723	0.047504	-1.994006	0.0576

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

المتغير التابع يكون معنوي من الناحية الاحصائية لأن المعنوية أقل من 5 بالمائة، و بالتالي نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل عند مستوى 5 بالمائة، بما يعني أن هذه القيمة المقدرة معنوية قيمتها تختلف عن 0 (الشرط اللازم)، كما أن الشرط الكافي متوفر أيضا و هو أن المعلمة سالبة (معنوية و سالبة)، معنوية تعني أن هناك علاقة في الأجل الطويل. في حين أن سالبة تعني أن هناك علاقة تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل، و هناك إمكانية لتصحيح الأخطاء قصير الأجل للعودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

أي أن المتغيرات المفسرة ترتبط بعلاقة طويلة الأجل مع المتغير التابع. و هذه القيمة (القيمة المطلقة) - 7,501254 تمثل نسبة الأخطاء التي يمكن تجاوزه في واحدة الزمن ، أي إذا حدثت صدمة الآن كل شهر نستطيع أن نتخلص من حوالي 2.70 بالمائة من آثار هذه الصدمة. بمعنى آخر، ما هو الزمن اللازم للعودة

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

إلى الوضع التوازني و تجاوز كل هذه الصدمة. هو عبارة عن مقلوب هذه القيمة (القيمة المطلقة)، و تساوي تقريبا 13 (حاصل قسمة 1 على 0.075 = 13.33 سنة). و هذا معناه أننا نستطيع أن نمحو آثار هذه الصدمة كاملة بعد مرور حوالي 13 مشاهدة (سنة). وبعبارة أخرى، إذا حدثت صدمة قصيرة المدى الآن، فسوف يتعافى الاقتصاد بالكامل من هذه الصدمة في غضون 13 سنة، تأخذ المعادلة طويلة المدى الشكل التالي:

$$5465CPI = 0.6732*CC + 0.1565*IDE - 0.1165*EE - 2.$$

المعاملات المرتبطة بكل من الحساب الجاري CC و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر IDE إيجابية وذات دلالة إحصائية (0.60 و 0.15 على التوالي) وتتوافق مع التوقعات النظرية. بمعنى آخر، تؤدي زيادة الرصيد في الحساب الجاري بنسبة 1% إلى رفع قيمة الدينار الجزائري مقابل سلة العملات بنسبة 67%. في حين أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1%، يؤدي إلى تحسن وضعية الدينار الجزائري بنسبة حوالي 15%. و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، المسماة "نظرية الأرصدة"، و التي ترى بأن كلما تحسن رصيد ميزان المدفوعات بمكوناته المختلفة، كلما ساهم ذلك في تحسين سعر صرف عملة البلد، و هو بالتحديد ما تم التوصل إليه في دراستنا القياسية.

وفيما يتعلق بتطور المديونية الخارجية، فهو سلبي وذو دلالة إحصائية. و هذا أيضا يتوافق مع التوقعات النظرية. وبالتالي فإن زيادة المديونية الخارجية من شأنه إضعاف قيمة الدينار الجزائري. وفي الواقع، تؤدي زيادة المديونية الخارجية بنسبة 1 في المائة إلى انخفاض في قيمة الدينار بحوالي 11 المائة، و يمكن تفسير

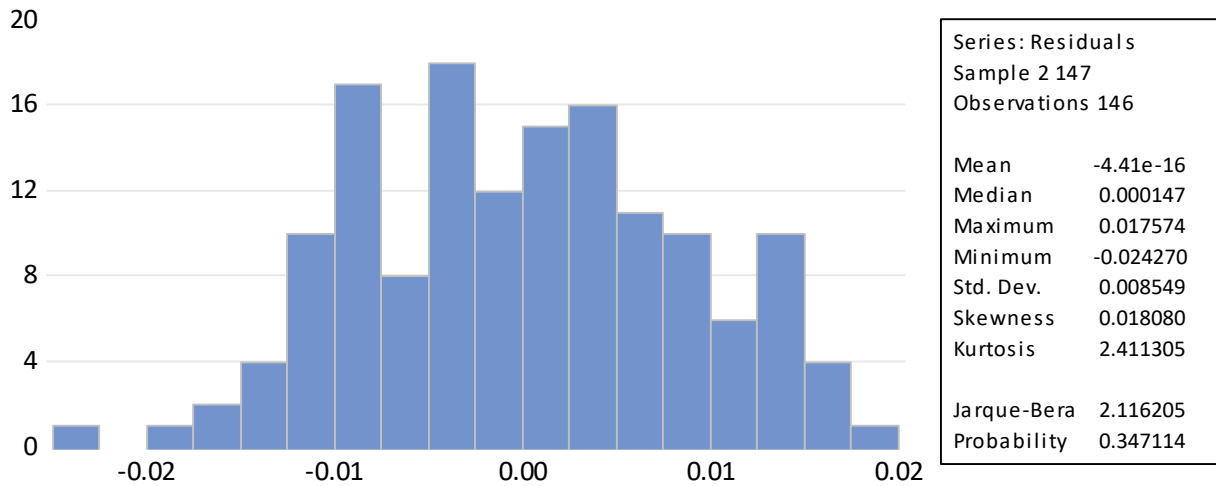
الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

ذلك، بأن عملية سداد المديونية الخارجية، تعكس عمليا عرض الدينار الجزائري من طرف السلطات و الطلب على العملة الأجنبية من أجل سداد القروض الأجنبية التي تكون مقومة بالعملات الأجنبية و ليس بالعملة المحلية. إن عملية عرض الدينار الجزائري و الطلب على العملة المحلية هو الأمر الذي سوف يساهم في خفض سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري.

ثالثا- اختبار صلاحية النموذج: من أجل ضمان موثوقية النتائج وتجنب أي تقدير متحيز، من الضروري اختبار مدى صلاحية النموذج المقدر عن طريق إجراء اختبارات التحقق من الصحة. سوف نتحقق من قوة نموذجنا من خلال إجراء الاختبارات التالية:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار JB):

الشكل رقم 02: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار JB):



الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

من الشكل (02) نلاحظ أن إحصائيات JB للتوزيع الطبيعي أقل من عتبة 5.99 باحتمال أكبر من 05%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

2- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (اختبار LM):

الجدول رقم 04: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (اختبار LM):

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.068547	Prob. F(2,22)	0.8120
Obs*R-squared	0.198654	Prob. Chi-Square(2)	0.9562

من الجدول رقم 04 الذي يوضح نتائج اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي للبواقي، نلاحظ أن الاحتمالية المتعلقة بـ LM تتجاوز 05%. وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط و منه يمكن القول أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكل الارتباط الذاتي.

3- اختبار ثبات التباين للبواقي (Heteroskedasticity):

الجدول رقم 05: نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.132658	Prob. F(1,32)	0.6584
Obs*R-squared	0.231654	Prob. Chi-Square(1)	0.2354

تساعدنا نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي heteroskedasticity الموضحة في الجدول أعلاه R-squared والتي تزيد عن 05%، على قبول الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين الأخطاء. و بالتالي بواقي النموذج لا تعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

الفرع الثاني: شرح ومناقشة النتائج

أظهرت نتائج دراسة التضخم في الجزائر حساسية معتبرة جدا لرصيد الحساب الجاري بلغت قرابة ثلاثة أرباع، بنسبة 67 بالمائة، وهو الأمر الذي تؤكدته الكثير من الدراسات والتحليلات في دور رصيد حساب الجاري في تحديد سعر صرف عملة بلد ما، وهو ما تؤكدته النظرية الاقتصادية ممثلة في نظرية الأرصدة.

الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري

وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن المحددات الرئيسية لسعر الصرف المحلي بالإضافة إلى رصيد الحساب الجاري هي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن بدرجة أقل بكثير. وبالفعل، فقد بلغ متوسط مساهمتها في تحديد قيمة الدينار خلال فترة الدراسة حوالي 15%.

أما بالنسبة للمديونية الخارجية، فقد وجدنا أن تأثير المديونية الخارجية له تأثير مهم على سعر الصرف، حيث يؤدي انخفاض الديون الخارجية بنسبة 01% إلى ارتفاع قيمة الدينار بحوالي 11%. إن فهم هذه العوامل المحددة لسعر صرف الدينار أمر بالغ الأهمية لصانعي السياسات في اكتشاف الأسباب الجذرية لسعر الصرف و للتضخم وصياغة السياسات المناسبة لاستهدافها، لأن التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية يزيد من تعقيد تحليل الاتجاهات التضخمية.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لتأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 وذلك باستخدام الطرق والأساليب الكمية ومناهج الاقتصاد القياسي بهدف مدى تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف.

بعد ذلك تم بناء وتقدير نموذج قياسي ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية وذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات الموضوعة حول النموذج ثم التنبؤ بالنموذج المقدر.

الخاتمة

نستنتج من بحثنا هذا جملة من المفاهيم المتعلقة بكل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف، فسعر الصرف هو تلك الصورة التي ينعكس عليها تطور الدولة من عدمه، وكذا الأمر بالنسبة لميزان المدفوعات الذي هو عبارة عن سجل إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم لما يجري من المعاملات في ظل الإقتصاد معين، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الظواهر الإقتصادية إلا بعد الخوض في أصولها وحدورها والرجوع إلى إطار الطبيعي وسياقها العام ودراسة تطورها عبر الزمن، وهذا اعتماداً على طرق تحليلية تساعد على إعطاء صورة واضحة عن الظواهر الاقتصادية، ومنه جاءت درستنا كدعم الموضوع يشكل أحد أهم الأفكار العصرية التي شغلت حيزاً لا يستهان به في مجال تحليل هذه الظواهر الا هو موضوع سعر الصرف ومدى تأثيره في ميزان المدفوعات، فقد تعرفنا في جانبه النظري الوصفي بإعطاء لمحة عن كل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات وسعر الصرف وأنواعه وظائفه.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد يهدف إلى تحليل واقع ميزان مدفوعات الجزائر ومعرفة أسباب ومقاييس وخصائصه ومشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري ودراسة وضعيته خلال السنوات 2000-2022، حيث ومن خلال تحليلنا لمعطيات هذا المجال توصلنا إلى:

1. اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: سمح لنا البحث من تأكيد الفرضية الأولى انه يمكن ان يكون ميزان المدفوعات أداة تؤثر في إعادة التوازن وثبات سعر الصرف وهذا من خلال رفع حجم الصادرات والحد من الواردات تؤدي الى إنتهاج سياسة خفض سعر الصرف؛
- الفرضية الثانية: هناك علاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف بحيث تستجيب الصادرات الوطنية عند انخفاض سعر الصرف الدينار بالإيجاب ويعجل الإقبال على الواردات، وذلك بسبب ارتفاع أسعارها بالنسبة للسعر الوطني مما توفر مناخ استثماري جيد لرؤوس الأموال الوافدة من

الخارج بسبب انخفاض التكاليف وبالتالي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات الا ان هذه الفرضية خاطئة ففي اغلب الأحيان وخاصة حالة الجزائر وفي حالة البلدان أحادية مادة التصدير لا تستجيب الصادرات والواردات أو بالأحرى صعوبة توازن ميزان المدفوعات وهذا ما يؤثر سلبا على سعر الصرف؛

- الفرضية الثالثة: كذلك تم إثبات صحة الفرضية الثالثة بأن ميزان المدفوعات يساهم في محاولة التأثير على سعر الصرف من خلال معالجة اختلالاته.

2. النتائج الدراسة:

- أن سعر الصرف ظاهرة دولية تتغير بتغيير المؤشرات المحيطة به وكذا تبعا لأنظمة الصرف المعتمدة التي تتمشى ومتطلبات الدولة ونمط التبادل الدولي؛
- أن ميزان المدفوعات يعكس مستوى أداء الجهاز الإنتاجي للدولة ومدى قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية ومدى إرتباط الإقتصاد الوطني ببقية الإقتصادات العالمية؛
- إن الإعتماد على سعر الصرف يكون في أغلب الأحيان بإجراء عملية التخفيض في قيمة العملة المحلية؛
- إن عدم توازن ميزان المدفوعات وعجزه بشكل مستمر في الجزائر أدى الى تدهور سعر الصرف وهو الأمر الذي دفع بالسلطات النقدية إلى تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف .
- يمكن ان يكون توازن ميزان المدفوعات وسيلة لاعادة تحسن سعر الصرف من خلال سياسة ناجعة للتحكم في الصادرات والواردات والرفع من الإنتاج المحلي وزيادة الإستثمار؛
- لميزان المدفوعات دور فعال لمساهمته في التأثير على سعر الصرف ومعالجة تدهوره.

3. توصيات الدراسة:

ان التوصيات والإقتراحات التي تدعم به الموضوع والمتمثل فيما يلي:

- على الدولة العمل على تنوع صادراتها مما يضمن لها الإبعاد النسبي عن تغيرات الأسواق العالمية ؛
- الإمام بجميع المعلومات والمعطيات الكافية التي من شأنها بناء تنبؤات حول سير الإقتصاد وإعطاء صورة واضحة عن ميزان المدفوعات ؛
- العمل على تقليل الواردات وذلك من خلال تشجيع الاستثمار وفرض قيود على الواردات قصد كبحها لتحقيق الفائض في ميزان المدفوعات؛
- النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية بهدف التنوع الاقتصادي؛
- تنشيط سوق الصرف ومواجهة السوق الموازية؛
- تشجيع المهاجرين على تحويل أموالهم عن طريق السوق الرسمي للمساهمة في رفع الادخار الوطني وزيادة القدرة على الاستثمار والرفع من مستوى احتياطي العملة الصعبة كوسيلة داعمة لميزان المدفوعات ورفع العملة الأجنبية .

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- عبد الوفي بولويز ، الوافي في المالية الدولية، دار الكتاب الجامعي ، ط1 ، الإمارات 2022
- هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي ، دار جرير، عمان ، 2006
- ضياء مجيد الموسوي، تقلبات أسعار الصرف ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون
- الحسني عرفان تقي ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 1999.
- سي محمد كمال ، مدخل الى الاقتصاد الدولي ، دار الخلدوني للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014.
- السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسيات ، دار الفكر ، ط1 ، عمان ، 2011.
- شفاعي محمد زكي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت.
- الصادق علي وآخرون ، نظم وسياسات أسعار الصرف ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، 1997.
- الطاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي والبنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013.
- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، الجزائر ، 2003.
- عبد الرحمان يسرى أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2001.
- عبد السلام رضا ، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2007.
- العربي محمد ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر ، ط1 ، الجزائر ، 2006.
- عمار رانيا محمود ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مركز الدراسات العربية ، ط1 ، مصر ، 2016.
- عوض الله زينب حسين ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة الأزاريطية ، الإسكندرية ، 2004.
- عوض الله ، زينب حسين ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2004.

- فخري نعمة سمير ، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري، الأردن، 2011.
- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، 2001.
- كاظم عباي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.
- كافي مصطفى يوسف ، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار مكتبة الحامد، ط1، عمان، 2015.
- مارك ستون وآخرون، أنظمة سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، المجلد45، العدد1، 2008.
- مجيد على حسين، مقدمة التحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل، عمان، 2003.
- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، 2007.

ثانياً: رسائل الجامعية

1. رسالة ماجستير

- بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2003)، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2004-2005.
- بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012-2013.
- زنقلية عبد الوهاب ، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري- دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014)، رسالة ماجستير، تخصص تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

- لعروق حنان ، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2004-2005.
 - مداني يونس ، رواق لخضر ، أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي ، دراسة حالة الجزائر 2000-2015 ، رسالة ماجستير ، تخصص نقدي وبنكي ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 2018-2019.
 - مقداد عبد الجبار ، حامد قدوس ، اختبار نظام سعر الصرف الأمثل للدينار الأردني 1978-1997 ، رسالة ماجستير ، تخصص التمويل والمصارف ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة آل البيت ، الاردن ، 1999.
 - منهوم بلقاسم ، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات – دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009 ، رسالة ماجستير ، تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، 2012-2013.
2. أطروحة الدكتوراه
- دوحة سلهي ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه- دراسة حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015.
3. مذكرة ماستر
- باب أمال ، سعايدية صحراء ، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات – حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2017) ، مذكرة ماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945.

- بوعزيز أنوار، دراج فاطمة الزهراء، أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر 2000-2018، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020-2021.
- بوعودة سليمة ، أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017-2018.
- سواكر العربي ، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحويلات الاقتصادية الراهنة (1990-2013)، مذكرة ماستر، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2015.
- مجناح عبد المالك، اثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مذكرة ماستر، تخصص مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2019-2020.

ثالثا: مجالات

دريش زهرة ، علاء الدين قادري، محمد الخطيب بمز، دراسة قياسية لاثرتقلبات سعر الصرف على الأسواق المالية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد6 (العدد2)، 2019، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
64-66	نتائج اختبار جدر الوحدة ADF و PP	01
68	نتائج اختبار الحدود	02
69	نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل ECM	03
72	اختبار الارتباط الذاتي للبقاقي (اختبار LM)	04
73	نتائج اختبار ثبات التباين للبقاقي Heteroskedasticity	05

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
67	درجة تأخير نموذج ARDL	01
71	التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار JB)	02

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
أ-ث	مقدمة
45-05	الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف وميزان المدفوعات
05	تمهد الفصل
30-06	المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف وميزان المدفوعات
13-06	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف
10-06	الفرع الأول: تعريف وأنواع سعر الصرف
13-11	الفرع الثاني: أنظمة ومحددات سعر الصرف
25-14	المطلب الثاني: الأطار النظري لميزان المدفوعات
17-14	الفرع الأول: تعريف وأهداف ميزان المدفوعات
25-18	الفرع الثاني: مكونات ميزان المدفوعات ومؤشرات تحليله
30-26	المطلب الثالث: توازن واختلال ميزان المدفوعات
28-26	الفرع الأول: توازن ميزان المدفوعات
30-28	الفرع الثاني: اختلال ميزان المدفوعات
39-30	المبحث الثاني: العلاقة التفاعلية بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات
37-30	المطلب الأول: سياسة تخفيض العملة ودورها في تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات
33-31	الفرع الأول: سياسة تخفيض العملة
37-33	الفرع الثاني: تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات
39-37	المطلب الثاني: بنود ميزان المدفوعات وأثرها على سعر صرف العملة
44-39	المبحث الثالث: الدراسات السابقة لتأثير سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات
43-40	المطلب الأول: الدراسة السابقة للمتغيرين (سعر الصرف، ميزان المدفوعات)

44-43	المطلب الثاني: الفجوة البحثية بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية
45	خلاصة الفصل
75-46	الفصل الثاني: دراسة القياسية للميزان المدفوعات وتطور صرف الدينار الجزائري
47	تمهيد الفصل
61-48	المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر
53-48	المطلب الأول: مراحل تطور سعر الصرف
61-53	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر
73-61	المبحث الثاني: مؤشرات ميزان المدفوعات وأثرها على تطور صرف الدينار الجزائري 2000-2022
64-61	المطلب الأول: البيانات والنموذج ميزان المدفوعات وعلاقته بتطور صرف الدينار الجزائري 2000-2022
62	الفرع الأول: البيانات والمنهجية التجريبية
63-62	الفرع الثاني: تصميم النموذج
73-63	المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية
73-64	الفرع الأول: اختبار السلاسل الزمنية للسنوات 2000-2022
74	الفرع الثاني: شرح ومناقشة النتائج
75	خلاصة الفصل
79-76	الخاتمة
84-80	قائمة المراجع

ملخص:

يكتسي موضوع تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف أهمية بالغة، ففي الوقت الذي يعتبر فيه سعر الصرف الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر، وذلك لما يوفره من تسهيلات أثناء عمليات التبادل المختلفة التي يمكن من خلالها تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر وتحدد على أساسها أسعار صرف العملات، فإن ميزان المدفوعات لدولة ما عبارة عن تلخيص أو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة سنة، ومن خلال هذا الميزان يمكن للدولة معرفة مالها من حقوق وما عليها من التّامات قبل الخرج، ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة للعالم الخارجي فبدالك مؤشرات ميزان المدفوعات تؤثر بالإيجاب كما تؤثر بالسلب على سعر الصرف حسب رصيد الميزان بالفائض أو العجز.

Abstract:

Is of Multi effect of the exchange rate on the balance of payments of great importance, at a time which is the exchange rate tool of the Organization for International Exchange of contemporary, so it provides facilities during exchanges of different which they can transform country's currency into the currency of another country and determined on the basis of exchange rates currency, the balance of payments of a State is summarized or Register regulator for all transactions international economic and financial, which takes place between residents of this state and residents in the rest of the world during the period of time (usually a year), and through this balance the state can know the wealth of human and everything in it of prior commitments abroad, and then determine the plastic or indebtedness of the state to the outside world.